العَاملُ والمَعمُولُ والعَملُ

مؤلف مجهول

تحقيق

م. د. حيدر محمد عبيد الخفاجي

morth8888@gmail.com

كلية الإمام الكاظم– أقسام بابل

الملخص:-

يتناول هذا البحث تحقيقًا علميًا لمخطوط كُتِبَ تحت عنوان: ((العَاملُ والمَعمُولُ والعَملُ)) وذلك قبل سنة 1194 هـ

وهو من مقتنيات مكتبة السلطان عبد الحميد خان في تركيا، بالرقم (1402)، بنسخة جيّدة واضحة المعالم وخطها واضح وجميل تحتوي على (14) لوحة موضوعها رسالة تعليميَّة تتبع المؤلف فيها العوامل النحوية وكذلك حدَّد فيها كلَّ معمول وصفة العمل فيه، وكما هو معلوم فإنَّ نظرية العامل في النحو العربي مِن أهم الموضوعات وأكثرها إثارة للجدل في اللغة العربيَّة.

فقد تتبَّع المؤلِّف هذا الأمر تتبعًا علميًا مُبسطًا لطلبة العلم مع إيراد الشواهد الشعريَّة والقرآنيَّة وغيرها معتمدًا في إيرادها على أمّات المصادر اللغويَّة.

تم تقسيم البحث على قسمين الأوَّل هو مقدمة التحقيق، والقسم الثاني وهو النص المحقق.

الكلمات المفتاحية:: العامل، المعمول، العمل، التحقيق.

Agent, Agent, and Work
Author: Unknown
Investigation

Dr. Haider Mohammed Obaid Al-Khafaji
morth8888@gmail.com

Imam Al-Kadhim College - Babylon Departments

Abstract

this research presents a scholarly investigation of a manuscript entitled: ((The Agent, the Agent, and the Work)) written before the year 1194 AH. It is part of the holdings of the Sultan Abdul Hamid Khan Library in Turkey, under number (1402), and is a good, clear copy with a beautiful and legible script, containing (14) folios.

Its subject is an educational message in which the author traces the grammatical factors and also identifies each complement and the nature of its function. As is well known, the theory of the governing factor in Arabic grammar is one of the most important and controversial topics in the Arabic language.

The author has followed this matter in a simplified, scholarly manner for students of knowledge, citing poetic, Quranic, and other evidence, relying on primary linguistic sources.

The research is divided into two parts: the first is the introduction to the critical edition, and the second is the edited text.

Keywords: **ethics, civilization, medicine**

بسم الله الرحمن الرحيم

المقدَّمة

الحمدُ لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين محمد المصطفى وعلى آله الطيبين الطاهرين.

وبعدُ:

تحقيقِ النصوصِ اللغويَّةِ هو أحدُ أهمِّ وجوهِ النهوضِ بمجدِ لغتِنا وأُمَّتِنا العربيَّة، وهو صورةٌ لتجديدِ ذكرى رجالِها، الذين أحرزوا في علوم العربيَّة المختلفة تفوقًا تشهدُ لهم به كتبُهم التي ظَلَّت حتى يومنا هذا مصدرًا لتدريسِ علوم القرآن والعربيَّة.

بعد الغوص في تحقيق هذا النص تبين لي كثرة عوائده، وغزارة فوائده، وتبينت أهمية تحقيقه ودراسته، وإماطة اللثام عنه،

وذلك بعد التوكُّل على الله سبحانه.

الموضوعَ العام لهذا الكتاب هو شرحٌ للعواملِ النحويَّةِ

ومعروف أنّ نظريَّة العامل هي إحدى الأُسس المهمَّة التي قامَ عليها النَّحو العربيّ، ومن أهم معالم أصول النحو العربي ونقطة انطلاقه، فهي نظريَّةٌ عربيَّةٌ في الأصلِ، نشأت مع نشأةِ النحوِ العربيّ، وفي بيئة عربيَّة خالصة، حتى اكتملت قواعده، على أيدي رواد اللغة من الخليل بن أحمد الفراهيديّ (ت 170هـ) الذي يعد أوَّل من أرسى دعائمَ نظريَّة العامل، ثم تلميذه سيبويه (ت180هـ) الذي يظهر ذلك واضحًا في كتابه، وغيرهما من الأعلام، وظهرَ أثرُ تلك النظريَّة في جل مصنفات كتب اللغة؛ إذ صُنفت فيها كتبٌ مستقلَّةٌ، أشهرها عوامل الشيخ عبد القاهر الجرجانيّ(ت 471هـ)، و(المصباح في علم النحو) لأبي الفتح ناصر الدِّين بن عبد السيد بن علي الشهير بالمطرزي (ت 610هـ)، ثم عوامل محمَّد بن بير علي البركويّ(ت981هـ)، فحظي الأخير بعناية الدارسين؛ فأقدموا على شرحه وبيان مسائله ونظمه. أمَّا شروحه فقد تصل إلى سبعَةَ عَشَرَ شرحًا بالعربيَّة، ومنها بالفارسيَّة والتركيّة.

ومؤلف هذا المخطوط هو واحد من الذين أقدموا على شرح العوامِل وتسمية المعمول والعمل، فكتب المؤلف هذا النص بعد أنر شَعَرَ بالقيمةَ العلميَّةَ له، وما به من حاجةٍ إلى شرح تُبَسَّطُ فيه مسألة العامل، وتوضَّحُ مقاصدُها ومراميها وتفكُّ ما انغلقَ من معانيها.

لذا أوردَ المؤلف مزيدًا من المفرداتِ اللغويّة، ومعانيها، وأوزانها، واستشهد بأنواع الشواهد: القرآنيَّة، والشعريَّة، والنثريَّة، وساقَ الجمَّ الغفير من التعليقات التي رصفها في الحاشية

لذا وجدتُ أنَّ إحياء مثل هكذا رسائل فيه فائدة كبيرة لأنّه يدرس أهم المسائل في الدرس النَّحوي وهي مسألة العامل النحوي

فتم تحقيق هذه الرسالة على قسمين: الأول مقدمة التحقيق ، والثاني النص المحقَّق، ثم لائحة المصادر المعتمدة في التحقيق.

والله أسال أن ينفعَ به الجميعَ وأن يجعله لوجهه الكريم، وأقول: إن وفقت في عملي فهذا بفضل من الله ومَنِّه، وإنْ ظهرَ فيه ما يوجب الاعتذار منه؛ فذلكَ لقصورٍ مني، وقلَّة علمي؛ و لا أدّعي الكمال في عملي فهو وصفٌ جعله الله (ﷻ) لذاته لا ينازعه في ذلك أحد، ومنه الصواب، و إليه المرجع و المآب.

التعريفُ بالرسالةِ

العنوان (العاملُ والمعمولُ والعملُ) وردَ هذا العنوان مثبتًا في **في نصِ المقدّمة فقد قال المؤلف بعد البسملة والحمد:"** فهذه رسالةٌ فيما يحتاجُ إليه كلُّ معربٍ أشدَّ الاحتياج، وهو ثلاثةُ أشياءَ: العاملُ والمعمولُ والعملُ أي: الإعراب؛ فوجَبَ ترتيبها على ثلاثةِ أبوابٍ **"**

وتتفق هذه التسمية في النسخة الوحيدة التي حصلنا عليها من مكتب جامعة السليمانية كما مثبت في اللوحة الأولى **وهي من مقتنيان مكتبة السلطان عبد الحميد خان في تركيا وتحمل الرقم (1270)**

وفي حدود ما اطلعنا عليه فهي رسالة لغوية تعليمية وأرى أنَّ المؤلف قد أجاد في طريقة صياغتها إذ جمع فيها العوامل اللغوية والمعمول ومواطن العمل تتبع مواردها بمختلف معتمدًا في ذلك على أمَّات كتب اللغة.

وصف المخطوط

بعد البحث والتتبع في كتب الفهارس الخاصة بالمكتبة التي زودتنا بالمخطوط لم نحصل على نسخة اخرى لهذا المخطوط حيث تعد هذه النسخة بمنزلة الأصل؛ لأنَّها عُرضت على مؤلفها او نسخت على نسختها الأصل – استنادًا لما وجدناه من التعليقات الجانبية في لوحات المخطوط وقد مُهرت تلك التعليقات بعبارة (منه) أي: ما

أفاد به المؤلف، و(جامي) ويقصـــد بذلك ما نقله من شـــرح الكافية في النحو لعبد الرحمن ملا جامي[1].

وهذه النسخة محفوظة في مكتبة السلطان عبد الحميد خان في تركيا وقد ادمجت هذه المكتبة مع مكتبة السليمانية بإستنبول وتحمل الرقم (1270) لكن من المؤسف لم تعز إلى مؤلفها.

وهي نسخة جيدة واضحة المعالم كُتبت بخط النسخ الواضح والجميل، وحوت على (14) لوحة وكل لوحة بصفحتين وفي كل صفحة (21) سطرًا، وفي كل سطر (14) كلمة، وفي كل صـــفحة (294) كلمة حيث تقرب مجموع كلماتها (4116) كلمة تقريبًا، وهي بحجم كتاب مألوف الحجم.

منهجُ التحقيق:

- ✓ بعد تنضيدِ النسخةِ الأصل تم تخريجُ جميع الآيات الكريمة، وأقوال الأعلام المنقولَةِ من المصادرِ المعتبرةِ وكذلك ايعاز الأبيات الشعرية إلى قائليها مع تثبيت الاختلافات في متن الهامش.
- ✓ حاولنا إخراجَ النَّصِ صحيحًا قدر الإمكان، وجعلَه أقرب ما يكون إلى الصورةِ التي أرادَها المؤلِف، وذلك بالاستعانة بالأدواتِ المنهجيَّة، ومنها علاماتِ الترقيمِ الحديثةِ لِما فِيها من أثرٍ في فهم النَّص، كالفارزةِ والنُّقطةِ، وعلاماتِ التعجّبِ والاستفهامِ، والجملِ الاعتراضيَّةِ وغيرها.
- ✓ وضعنا بين عضادتين[ ] كلَّ زيادةٍ اقتضاها السِّياق أو الإشارةِ إلى زيادةٍ ملزمة قد وردت في الهامش.
- ✓ ألحقنا في مقدمة التحقيق صورًا لبعضِ الصحائفِ من المخطوطة المعتمدة في التَّحقيق.

1 - هو عبد الرحمن بن أحمد بن محمد الجامي، نور الدين، مفسر، فاضل، ولد في (جام) من بلاد ما وراء النهر (سنة 817 هـ) - وانتقل إلى هراة، وتفقه، وصحب مشايخ الصوفية، توفي في هراة سنة:(898هـ). ينظر: شذرات الذهب 7/ 36 الأعلام للزركلي 3/ 296 .

نماذج من مصورات المخطوط

مصوَّرة اللوحة الأولى

مصوَّرة اللوحة الأخيرة

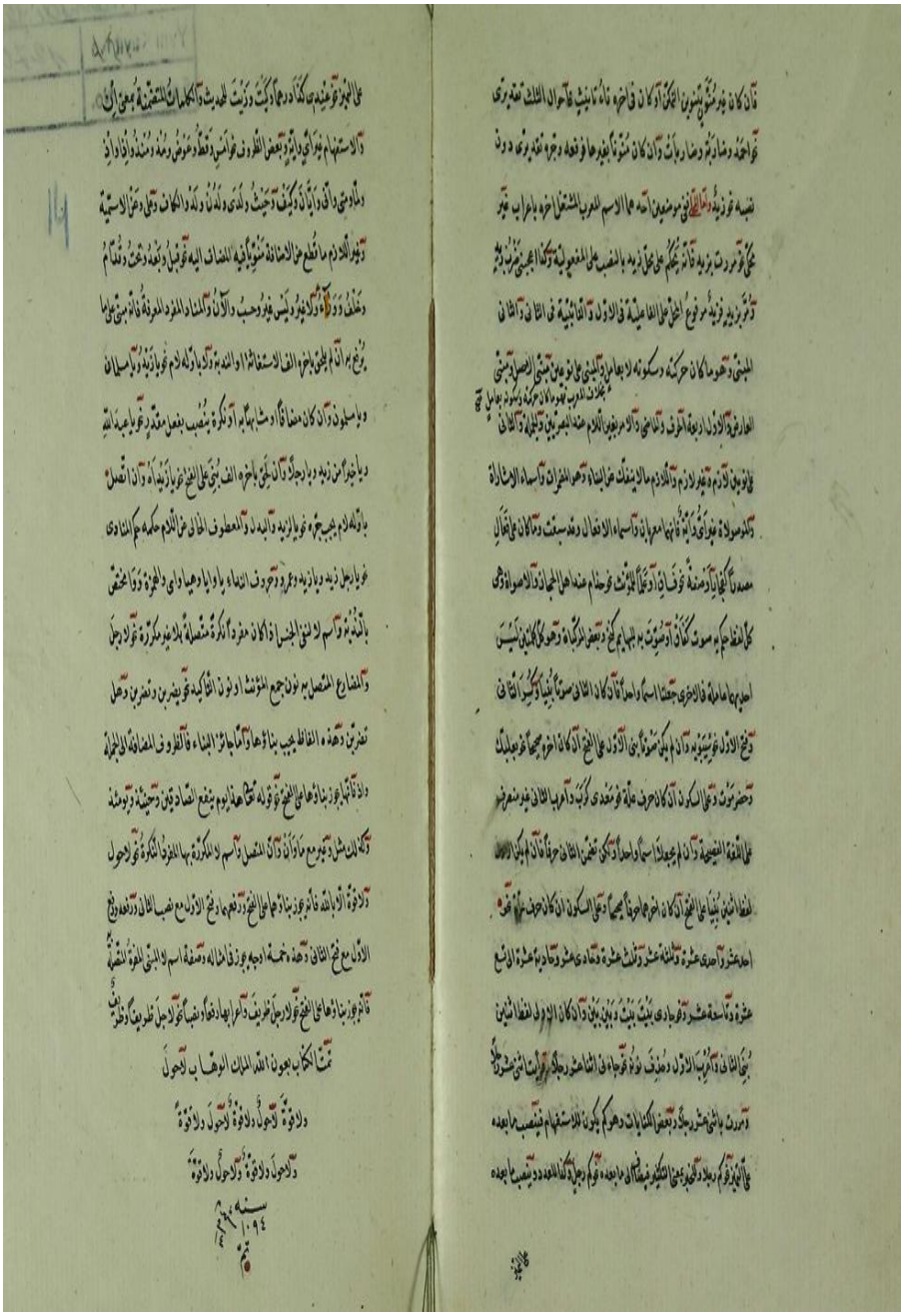

النص المُحقَّق

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله رب العالمين والصلاة على محمد وآله أجمعين.

وبعدُ..

فهذه رسالةٌ فيما يحتاجُ إليه كلُّ معربٍ أشدَّ الاحتياجِ، وهو ثلاثةُ أشياءَ: العاملُ والمعمولُ والعملُ أي: الإعراب؛ فوجَبَ ترتيبها على ثلاثةِ أبوابٍ:

البابُ الأوَّلُ في العاملِ[2]: اعلم أوَّلًا أنَّ الكلمة هي اللفظُ الموضوع لمعنىً[3] مفردٍ ثلاثة:

فعل: وهو ما دلَّ بهيئة وضعًا على أحد الأزمنة الثلاثة[4]، من خواصِّه دخول قد، و السين، وسوف، وإن، ولم، ولمَّا، ولام الأمر، ولا النَّهي، وكلُّه عامل على ما سيجيء.

اسم:هو ما دلَّ على معنىً مستقلٍ بالفهمِ غير مقترنٍ فيه بأحد الأزمنة[5] ومن خواصِّه دخول التنوين[6]، وحرف الجر، ولام التعريف، وكونه مبتدأً وفاعلًا ومضافًا، وبعضه عامل كاسم الفاعل، وبعضه غير عامل كـ(أنَا وأنتَ والذي)

وحرف: وهو ما دلَّ على معنىً غير مستقلٍّ بالفهم[7] بل آلةٍ لفهمِ غيره وبعضه عامل كحرف الجر، وبعضه غير عامل كهَل وقَد.

ثم العامل: هو ما أوجب بواسطةِ كون آخر كلمةٍ على وجهٍ مخصوصٍ من الأعراب[8] والمراد بالواسطة مقتضى الاعراب وهو في الأسماء توارد المعاني المختلفة عليها فإنّها أمورٌ خفيَّةٌ تستدعي علائم ظاهرة لتعرف مثلاً إذا قلنا: (ضربَ زيدٌ غلامَ عَمرٍ) فضرب أوجبَ كون آخر زيدٍ مضمومًا، وآخر غلام مفتوحًا بواسطةِ ورُود الفاعليَّة على زيد والمفعوليَّة على غلام، بسبب تعلَّق ضرب بهما وأوجب غلام أيضًا كون آخر عمرٍ ومكسورًا بواسطةِ ورود الاضافة عليه، أي: كونه منسوبًا إليه لغلام، فالعامل يُحصِّل المعاني الخفيَّة في الأسماء وهي تقتضي نصَّب علائم: هي الإعراب في الأفعال المشابهة التامَّة للاسم وهي في المضارع فقط [9] فإنَّه مشابه لاسم الفاعل[10] لفظًا ومعنىً واستعمالًا أمَّا

2 - من المناسب هنا أن نذكر تعريف العامل فقد عرفه ابن الحاجب(ت 646هـ) قائلًا: "ما يتقوَّم به المعنى المقتضي للإعراب" شرح الكافيّة: 9/1. وقال الشريف الجرجاني (ت816هـ): "ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب" التعريفات: 145.

3 - ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: 1/ 15

4 - ينظر: تحفة المجد الصريح في شرح كتاب الفصيح: 40.

5 - ينظر: البديع في علم العربية: 1/ 9، أمالي ابن الحاجب: 2/ 547.

6 - ورد في هامش المخطوط ما نصه: وهو نون ساكنة في الأصل تتبع حركة أواخر الكلمة لتأكيد الفعل.

7 - ينظر: الإيضاح في علل النحو:54.

8 - ينظر: توجيه اللمع:. 36

9 - ينظر: الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد: 1/ 16.

10 - ورد في هامش المخطوط قوله: مشابهة المضارع إلى اسم الفاعل من اللفظ والمعنى والاستعمال.

الأوَّل فلموازنته له في الحركات والسَّكنات نحو ضاربٌ ويَضربُ ومُدحرجٌ ويُدحرجُ، وأمَّا الثاني فلقبولِ كلَّ منهما الشيوع والخصوص فإنَّ الاسم عند تجرّده عن اللام يفيد الشيوع وعند دخول حرف التعريف عليه يتخصصّ نحو ضاربٌ والضّارب كذلك المضارع عند تجرّده من حروف الاستقبال والحال يحتمل الحال والاستقبال، نحو: يضرب، وعند دخولهما عليه يختصّ بالاستقبال أو الحال، نحو: سيضرب وما يضرب، ولما دقَّ الفهم فيهما عند التجرّد عن القرائن إلى الحال ، وأمّا الثالث فلوقوع كلّ منهما صفة لنكرة، نحو :جاءني رجلٌ ضاربٌ أو يضربُ، ولدخول لام الابتداء عليهما، نحو: إنَّ زيدًا لضاربٌ، أو لَيضرب فهذه المشابهة تقتضي تطفُّلَ المضارع للاسم فيما هو أصل فهه، وهو الإعراب.

فإعرابه ليس بالأصالةِ فإذا قلنا: لن يضرب، فلن أوجب كون آخر يضرب مفتوحًا بواسطة مشابهة لاسم الفاعل

ثم العامل: على ضربين: لفظيّ ومعنويّ، فاللفظي ما يكون للسانِ فيه حظٌ، وهو على ضربين سَماعيّ وقياسيّ فالسَّماعيّ: هو الذي يتوقَّف إعماله على السماع وهو أيضًا على نوعين: عامل في الاسم وعامل في الفعل المضارع

والعامل في الاسم أيضًا على قسمين: عامل في اسم واحد، وعامل في اسمين، أعني: المبتدأ والخبر في الأصل ويسمَّيان بعد دخول العامل اسمًا وخبرًا له والعامل في اسم واحد حروف تجره تُسمى حروف الجر[11]

وحروف الإضافة وهي عشرون[12]: الباء للإلصاق، ومن للابتداء، وإلى للانتهاء، وعن للبعد والمجاوزة، وعلى للاستعلاء، واللام للتعليل والتخصيص ،وفي للظرف، والكاف للتشبيه، وحتى للغاية، ورب للتقليل، وواو القسم وتاؤه، وحاشا للاستثناء، ومذ ومنذ للابتداء في الزمان الماضي، وقد يكونان اسمين[13]، [14]وعدا وخلا للاستثناء، ويكونان فعلين وهو الأكثر[15]، ولولا لامتناع شيء لوجوه غيره إذا اتصل بها ضمير، وكي إذا دخل على ما الاستفهامية للتعليل، ولعل للترجي في لغة عُقيل[16]، ولا بدَّ لهذه الحروف من متعلقٍ، فعلٌ أو شبهه أو معناه إلا الزائد منها، نحو: كفى بالله، وبحسبك درهم، وربَّ وحاشا وخلا وعدا ولولا ولعلَّ فإنَّها لا يتعلق بشيء، فمجرور ربَّ باق على ما كان عليه قبل دخولهما، ومجرور حروف الاستثناء كالمستثنى بـ (إلَّا) على ما سيجيء، ومجرور ولولا ولعلَّ مبتدأ ما بعده خبر، نحو: لولاك لهلك زيدٌ، ولعل زيدٍ قائمٌ، ومجرور ما عدا هذه السبعة منصوب المحل على أنَّه مفعول فيه لمتعلقه إن كان الجار في أو ما بمعناه، نحو: صليتُ في المسجد

11 - ورد في الهامش: لأنَّها تجر معنى الفعل إلى ما يليها ولكون أثرها فيما يليها الجر.
12 - ينظر: الكافية في علم النحو: 51، تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد:145، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :3/ 3.
13 - ورد في الهامش ما نصه:" أي ترفه ما بعدهما إذا كانت اسمين"
14 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب :386.
15 - التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب:4/ 9.
16 - الجنى الداني في حروف المعاني:26، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب:576.

أو بالمسجد أو مفعولٌ له إن كان الجار لا ما اوما بمعناه، نحو: ضربت زيدًا للتأديب[17]، وكيمه عصيت[18] أو مفعول به غير صريح

إن كان الجار ما عداهما، نحو: مررتُ بزيدٍ، وقد يسند المتعلق إلى الجار والمجرور فيكون مرفوع المحل على أنَّه نائب الفاعل، نحو: مُرَّ بزيد، ويجوز تقديم ما عدا هذا على متعلقه، نحو: بزيد مررت[19]، وقد يحذف المتعلق فإن كان المحذوف فعلًا عامًا متضمنًا في الجار والمجرور يُسميان ظرفًا مستقرًا، نحو: زيدٌ في الدار، أي: حصلَ، وإن لم يكن كذلك أو لم يحذف متعلقه يسميان ظرفًا لغوًا، نحو: زيدٌ في الدارِ، أي: أكلَ، ومررت بزيد، وقد يُحذف الجار، وهو على نوعين: قياسي وسماعي:

فالقياسي في ثلاثة مواضع: الأوَّل: المفعول فيه فإنَّ حذف في منه قياس إن كان ظرفَ زمانٍ مبهمًا [20] كان أو محدودًا، نحو: سرت حينًا، وصمت شهرًا أو ظرف مكانٍ مبهمًا، وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر غير داخل في مسماه، كالجهات الست[21]، وهي أمام وقدَّام وخلف ويمين وسار وشمال وفوق وتحت، وكـ عند ولدى، ووسط بسكون السين وبين وإزاء وحذاء وتلقاء، وكالمقادير الممسوحة، نحو فرسخ وميل، وبريد إلا جانبًا وجهة ووجهًا وخارج الدار وداخل الدار، وجوف البيت ووسط الدار بفتح السين، وكل اسم مكانٍ لا يكون بمعنى الاستقرار، نحو: المقتَل والمضرَب، وكذا إن كان بمعناه ،ولم يكن متعلقه بمعناه، نحو:مقامٍ ومكان، فإن هذه المستثنيات لا يجوز حذف في منها لا يقال أكلت جانب الدار، أو مضرب زيدٍ أو مقامه، بل في جانب الدار، أو في مضرب زيد أو في مقامه وأمّا إن كان عامل القسم الأخير بمعنى الاستقرار يجوز حذف في، نحو: قمت مقامه وقعدت مكانه وإن كان ظرف مكانٍ محدودًا، وهو ما ثبت له اسم بسبب أمر داخل في مسماه، نحو: دارٍ فلا يجوز حذف في فلا يقال: صليتُ دارًا ،بل في دارٍ إلَّا مما بعد دخلَ ونزلَ وسكَنَ، نحو: دخلتُ الدارَ ونزلتُ الحانَ، وسكَنتُ البلدَ، والثاني المفعول له إذا كان فعلًا لفاعلِ الفعلِ المعلَّل ومقارنًا له في الوجود، نحو: ضربتُ زيدًا تأديبًا، بخلاف أكرمتك لِإكرامِك، وجئتك اليوم لوعدي أمس، وفي هذين الموضعين إذا حذف الجار ينصب المجرور إن لم يكن نائبَ الفاعل، ويُرفع إن كان نائبًا بالاتفاق. والثالث: أن[22] وأنّ فالجار يحذف منهما قياسًا، نحو: قوله تعالى: ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰٓ أَن جَآءَهُ ٱلۡأَعۡمَىٰ﴾ [عبس: 1-2] أي: لأنَّ جاءه الأعمى، والسماعي فيما عدا هذه الثلاثة مما سمع من العرب فيحفظ فلا يقاس عليه ثم القياس بعد الحذف في غير الأولين أن يوصل متعلقه إلى المجرور فيظهر الإعراب المحليّ[23] وهو

17 - ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:7/ 236.
18 - ينظر: المقتضب:2/ 9، الأصول في النحو:2/ 211.
19 - ينظر: الأصول في النحو:1/ 437.
20 - ورد في الهامش ما نصُّه: " لانَّ المُبهم جزءٌ مفهوم الفعل فيصحُّ انتصابه بلا واسطةٍ كالمصدرِ والمحدود منها من الزمان محمول عليه أي على المبهم لاشتراكهما في الزمانية والمكان المبهم حمل على الزمان المبهم لاشتراكهما في الإبهام، نحو: جلستُ خلفَك".
21 - البديع في علم العربية:1/ 161.
22 - نحو: "وَأَنَّ ٱلۡمَسَٰجِدَ لِلَّهِ " [الجن: 18] أي: لأنَّ المساجد.
23 -الإعرابُ المحليُّ:هو تَغيّرٌ اعتباريٌّ بسبب العامل، فلا يكون ظاهراً ولا مقدَّرًا. ينظر: شرح قواعد الإعراب :1/ 74، جامع الدروس العربية: :1/ 27، النحو الوافي :1/ 84.

النصـــب على المفعوليَّة أو الرفع على النائبية وتســـمى حذفًا وايصـــالًا، نحو قوله تعالى: ﴿وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ﴾ [الأعراف: 155] أي: من قومه

ونحو قولهم: مالٌ مشـــتركٌ، فظرف مســـتقر، أي: مشـــترك فيه ومســـتقرّ فيه وقد يبقى مجرورًا على الشذوذ نحو: الله لافعلنَّ، أي: واللهِ، ولا يجوز تعلّق الجارين بمعنىً واحدٍ بدون العطف بفعلٍ واحدٍ، ولا يقال: مررتُ بزيدٍ بعمر، ولا ضـــربتُ يومَ الجمعة يوم الســـبتِ، بخلافِ ضربتُ يومَ الجمعةِ أمامَ المسجدِ[24]، وأكلتُ من ثمرِهِ[25] من تُفاحه.

والعامل في اسمين على قسمين أيضًا: اسم منصوبه قبل مرفوعه، وقسم على العكس

القسم الأوَّل: ثمانية أحرف ستة منها تُسمى حروفًا مشبهةً بالفعل[26]؛ لكونها على ثلاثة أحرف فصـاعدًا، وفتح أواخرها ووجود معنى الفعل في كلٍّ منها (إنَّ وأن) للتحقيق، و(كأنَّ) للتشبيه و(لكنَّ) للاستدراك، و(ليتَ) للتمني، و(لعلَّ) للترجي، ولا يتقدَّم معمولها عليها، ولها صدرُ الكلامِ، غير أنَّ فلا يقع في الصدر أصـلًا، ويلحقها ما فتُلغى، وتدخل [أي حين ادخال ما] على الأفعالِ نحو، إنَّما ضـرب زيد، فإنَّ لا يُغيّر مع جملتها [27] في حكم المصـدر، ومن ثمة وجب الكسرُ في موضع الجُمل والفتح في موضع المفرد فكُسِرت في الابتداءِ[28] نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ وفي جواب القسم، نحو: والله إنَّ زيدًا قائمٌ، وفي الصلة، نحو قوله تعالى: ﴿وَءَاتَيۡنَٰهُ مِنَ ٱلۡكُنُوزِ مَا إِنَّ مَفَاتِحَهُۥ لَتَنُوٓأُ بِٱلۡعُصۡبَةِ﴾ [القصص:28] وفي الخبر عن اسمٍ عينٍ نحو: زيد أنَّه قائمٌ وفي جملة دخلت في خبرها لام الابتداءِ نحو: عمل علمت أنَّ زيدًا لقائمٌ ، وبعدَ القول العرِي عن الظنّ نحو قل إنَّ اللهَ تعالى واحدٌ، وبعدَ حتَّى الابتدائيَّة، نحو: أتقولُ ذلك حتَّى إنَّ زيدًا يقوله، وبعدَ حروف التصديق نحو: نَعَم إنَّ زيدًا قائمٌ، وبعدَ حرف الافتتاح، نحو: ألا إنَّ زيدًا قائمٌ، وبعدَ واو الحال، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ فَرِيقٗا مِّنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ لَكَٰرِهُونَ﴾ [الأنفال: 5]

وفتحت فاعلةً، نحو: بلغني أنَّك قائمٌ، ومفعولةً، نحو: علمتُ أنَّ زيدًا قائمٌ، ومبتدآت، نحو: عندي أنَّك قائمٌ ومضـــافًا إليها، نحو: اجلس حيث إنَّ زيدًا جالسٌ، وبعد لو؛ لأنَّه فاعل، نحو: لو أنَّك قائمٌ لكانَ كذا، أي: لو ثبتَ قيامُك، وبعد لولا؛ لأنَّه مبتدأ، نحو: لولَا أنَّك ذاهب لكانَ كذا، أي: لولا ذهابك موجودٌ، وما المصـــدريَّة التوقيفيَّة؛ لأنَّه فاعلٌ لاختصـــاص ما المصـدريَّة، بالفعل نحو: اجلس ما أن زيدًا قائمٌ، أي: ما اثبت أنَّ زيدًا قائم، بمعنى مدَّة ثبوت

24 - هامش: " لأن معناهما مغاير لأنَّ اليوم من ظروف الزمان المحدودة والأمام من المكان المبهم"
25 - أي للتبعيض.
26 - ينظر: الكتاب: 1/ 285 و1/ 461 والمقتضب 4/ 107.الملاحظ هنا بعد العودة إلى أقدم مصادر النحو العربي نجدُ أن سيبويه قد أشار إلى أن عدد الحروف المشبهة خمسة، فهو لم يذكر أن المفتوحة الهمزة منها، ولكنه قد أفردا في اخر الجزء الأول بابا خاصا لاستعمالات "إن وأن" وذا يعني انه يعدها حرفا واحدا تُكسر همزتُه في موضع وتفتح في آخر.
27 - أي مع اسمها وخبرها.
28 - ينظر: المقدمة الجزولية في النحو: 121، وشرح المفصل لابن يعيش: 4/ 527.
«القسم وفي»

قيام زيدٍ، وبعد حروف الجر، نحو عجبتُ من أنَّك قائم[29]، وبعد حتَّى العاطفة للمفرد ،نحو: عرفت أمورك حتى أنَّك صـــالحٌ[30]، وبعد مذ ومنذ، نحو: ما رأيته مذ أنَّك قائم، وحيث جازَ التقديران جاز الأمران كالتي وقعت بعد فاء الجزاء، نحو: مَنْ يكرمني فإنِّي أُكرمه، فإن كُسِـرت فالمعنى:(فأنا أكرمه) وإن فُتِحت فالمعنى: (إكرامي إيَّاه ثابت) وتخفف المكسـورة فيلزم اللام في خبرها، ويجوز القائها ودخولها على فعل من أفعال المبتدأ[31]، نحو قوله تعـالى: ﴿وَإِن كَـانَـتْ لَكَبِيرَةً ﴾ [البقرة: 143] ﴿وَإِنَّـا لَنَظُنُّـكَ مِنَ ٱلْكَـٰذِبِينَ﴾ [الأعراف: 66] [32] وتخفف المفتوحة فتعمل في ضـــمير شـــأن مقدر[33] ويلزم أن يكون قبلها فعل من أفعال التحقيق، نحو: علمتُ أن زيدٌ قائم، وتدخل على الفعل مطلقًا[34] ويلزمها[35] مع الفعل المتصرف غير الشرط والدعاء حرف النفي، نحو: علمت أن لا يقوم ، أو السين، نحو قوله تعالى: ﴿عَلِمَ أَن سَيَكُونُ ﴾ [المزمل: 20] أو سـوف أو قد، نحو: علمت أن قد يقوم ، ولو كان غير متصـــرفٍ أو شـــرطًا أو دعاءً لا يحتاج إلى أحد[من] [36]هذه الحروف نحو قوله تعالى: ﴿وَأَن عَسَىٰٓ أَن يَكُونَ﴾ [الأعراف: 185] " وقوله تعالى: ﴿تَبَيَّنَتِ ٱلْجِنُّ أَن لَّو كَانُواْ ﴾ [سبأ: 14] وقوله تعالى: ﴿وَٱلْخَٰمِسَةَ أَنَّ غَضَبَ ٱللَّهِ عَلَيْهَآ ﴾ [النور: 9] " وتخفف لكنَّ فيجب الغاؤها[37]، نحو: ما جاءني زيدٌ لكن عمرٌ حاضـرٌ ، ويجوز دخولها على الفعل، نحو: كان قامَ زيدٌ، وما قام زيدٌ، ولكن قَعَدَ[38].

والسَّابع إلَّا في المستثنى المنقطع وهو الذي يخرج من متعددٍ لكونها بمعنى لكنَّ فيتقدَّر له الخبر، نحو: جاءني القوم إلَّا حمارًا، أي: لكنَّ حمارًا لم يجيء.

والثامن: لا لنفي الجنس[39]، وشرط عمله: أن يكون اسمه نكرةً مضافةً أو مشبهةً بها[40] غير مفصولة عنها نحو: لا غلامَ رجلٍ جالسٌ عندنا والقسم الثاني حرفان ما ولا المشبهان بليس في كونهما للنَّفي والدخول على المبتدأ والخبر، وشرط عملها أن لا يُفصَل بينها وبين اسـمهما بإنَّ ولا يخبربهما ولا بغيرهما وأن لا ينتقض النفي بإلا وشُـرِط في لا معهما كون اسـمهما نكرةً نحو: زيدٌ قائمًا ، ولا رجلٌ حاضـرًا وان لم يوجد احدُ الشـروُط لم يعملا، نحو :ما إن زيدٌ قائم، وما قائم زيد، وما زيد إلَّا قائم، ولا يتقدَّم معمولهما عليهما.

29 - ينظر: اللمحة في شرح الملحة:2/ 553.
30 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب :391، شرح المفصل في صنعة الإعراب:4/ 44.
31 - ينظر: الكافية في علم النحو: 53، شرح التسهيل، للدماميني :4/ 64.
32 - هامش: "وإنَّما يلزم هذه الحروف أمَّا ليكون وأمَّا لئلا يلتبس بأن المصدريَّة متواسطة"
33 - هامش: والسبب في تقديره أن مشابهة المفتوحة بالفعل أكثر من مشابهة المكسورة كما سبق.
34 - هامش: "لأن يكون مفسر لضمير الشأن"
35 - هامش: " أي أن المفتوحة المخففة حال كونها مقرونة مع الفعل"
36 - زيادة يقتضيها السياق.
37 - قال بن يعيش معللا سبب اهمال لكن المخففة: "لمّا خُفِّفت وأُسكن آخِرها، بطل عملُها، إلَّا أنّ معنى الاستدراك باقٍ على حاله" شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 562.
38 - ينظر: شرح المفصل لابن يعيش: 4/ 562.
39 - ينظر: اللمع في العربية :: 44، وشرح المفصل لابن يعيش :1/ 265.
40 - هامش:" نحو: لا خيرًا من زيد جالس عندنا"

والعامل في الفعل المضارع على نوعين: ناصبٌ وجازمٌ.

فالناصب أربعة أحرف: أن للمصدريَّة، ولن للنفي المؤكَّد في الاستقبال.

وكي للسببية ، وإذن للشرط والجزاء، وشرط عمله أن يكون فعله مستقبلًا غير معتمدٍ على ما قبله[41] وإن أُريد به الحال أو اعتمد على ما قبله لم يعمل[42]، نحو: إذن أظنُّك كاذبًا، لمن قال: قلتُ هذا القول، ونحو: أنا إذن أُكرِمَك من قال: جئتكَ، ويجوز اضمار أن خاصَّة فينصبُ المضارعُ به ، نحو: زرني فاكرمك، والجازم خمس عشرة كلمة: **أربعة** منها حروف تجزم فعلًا واحدًا، وهي:(**لم ولمَّا لنفي الماضي ولام الأمر ولا النهي للطلب)**

وأحد عشرة مها تجزم فعلين إن كانا مضارعين[43] تسمَّى كلمُ المجازات وهي: إن للشرط والجزاء، وحيثما وأين وأنى للمكان، ومتى وإذما وإذاما للزمان ومهما وما ومن وأي) ويجوز اضمار أن خاصَّه فيجزم المضارع بها. نحو: زرني أُكرِمْك.

والعامل القياسي[44] ما يمكن أن يذكر في عملِه قاعدةٌ كليَّة موضوعُها غيرُ محصورٍ ولا يضره كون صيغته سماعيَّة[45]، نحو: كلُّ صفةٍ مشبهةٍ ترفع الفاعل وهو تسعة: الأوَّل الفعل فكل فعل يرفع وينصب معمولاتٍ كثيرةً، ويجوز تقديم منصوبة عليه وهو على نوعين: لازمٌ ومتعدٍ فاللازم ما يتم فهمه بغير ما وقع عليه لفعل، نحو: قعد زيدٌ، ولا ينصب المفعول به بغير حرف الجر، فمنه أفعال المدح ، وهي: نِعمَ للمدح، وبِئسَ للذم، وشرطهما أن يكون الفاعل معرَّفًا باللام أو مضافًا إليه أو مضمرًا

مميزًا بنكرة ويذكر بعد ذلك المخصوص مطابقًا للفاعل[46]، وهو مبتدأ وما قبله خبره، نحو: نِعم الرجل زيدٌ، ونعم غلامًا الرجل الزيدان، ونعم رجلًا زيد، وقد يحذف المخصوص إذا عُلم[47] وقد يقدَّم على الفعل نحو: لزيدون نعم الرجال وساء، مثل: بئسَ وحبَّذا للمدحِ وفاعله ذا ولا يتغير وبعده المخصوص واعرابه كإعراب مخصوص نِعم :نحو: حبذا زيد

41 - هامش:" إن لم يكن ما بعدها معمولًا لما قبلها فإنَّه اعتمد ما بعدها على ما قبلها لا ينتصب لأنَّها لضعفها لا تقدر إن يعمل فيها اعتمد قبلها"

42 - يشترط في عمل (إذن) لتنصب إذن الفعل المضارع بعدها أَنْ تكونَ في صدر الكلام، وأَنْ تتصل بالفعل المضارع، وأَنْ يكون الفعل بعدها دالا على الاستقبال المحض. قرينة السياق ودورها في التقعيد النحوي والتوجيه الإعرابي في كتاب سيبويه: 211.

43 - ينظر: شرح قطر الندى وبل الصدى :92.

44 - العامل القياسي: هو ما صح أن يقال فيه: كل ما كان كذا فإنه يعمل كذا، كقولنا: غلام زيد، لما رأيت أثر الأوَّل في الثاني وعرفت علته قست عليه. التعريفات: 145.

45 - هامش:" أي: بعض الصيغة سماعيَّة وبعضها قياسيه فكلها ترفع الفاعل والقاعدة الكلية فيها أن ترفع الفاعل سُمِعت"

46 - هامش: " مطابقا للفاعل في الجنس والإفراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث وإنَّما وجبت المطابقة لكونه عبارة عن الفاعل في المعنى"

47 - نحو: نعم العبد أي أيوب.

والمتعدِّي ما لا يتم فهمه بغير ما وقع عليه الفعل وهو ثلاثة أضرب الأوَّل: متعدٍّ إلى مفعول واحد، نحو: ضرب زيدٌ عمرًا، ويجوز حذف مفعوله بقرينةٍ وبدونِها

والثاني: متعد إلى مفعولين وهو على ثلاثة أقسام:

القســـم الأوَّل: ما كان مفعوله الثاني مباينًا للأوَّل. نحو: أعطيت زيدًا درهمًا، ويجوز حذفهما وحذف أحدهما مع قرينة وبدونهما.

القســـم الثاني: أفعال القلوب[48]: وهي أفعالٌ دالةٌ على فعلٍ قلبي داخلة[49] على المبتدأ والخبر ناصـــبة إياهما على المفعولية نحو: علمتُ ورأيتُ ووجدتُ وزعمتُ وظننتُ ودخلتُ وحســـبتُ وهب بمعنى احســـب غير متصـــرفٍ، ولا يجوز حذف مفعوليهما معًا أو أحدهما بدون قرينةٍ ومع قرينة كثر خذفهما معًا[50] ، وقلَّ خذف أحدهما فقط ومن خصـائصـهما جواز الالغاء والإعمال إذا توسَّطت بين معموليها، نحو: زيدٌ علمتُ منطلق، أو تأخرَّت، نحو: زيد منطلق علمت، ومنها جواز أن يكون فاعلها مفعولها ضـــميرين متصـــلين متحدي المعنى[51] نحو: علمتني قائما[52]، وحمل عدم وفقد في هذا الجواز على وجه ومنها جواز دخول أن على مفعوليها نحو: علمت أن زيدًا قائم وأما التعليق[53] بكلمة الاستفهام أو النفي أو لام الابتداء أو القسم أو إنَّ المكسورة إذا دخل في خبرها لام الابتداء، أي: إبطال العمل على سبيل الوجوب لفظًا لا معنى فيعم في هذه الأفعال، نحو: علمت أزيد عندك أم عمرو، ورأيت ما زيد منطلق، وكلَّ فعلٍ قبلي غيرهما، نحو: شـــككت ونســـيتُ، وكل فعل يطلب به العلم، نحو: امتحنتُ وسألت، ومنه أفعال الحواس كـ لمست وأبصرت وسمعت وشممت وذقت[54]

و القســـم الثالث[55]: أفعال ملحقةٌ بأفعال القلوب في مجرد الدخول على المبتدأ والخبر وعدم مجاز حذفهما معًا أو حذف أحدهما فقط بلا قرينة، وقلَّ حذف أحدهما فقط بها[56] نحو: صيَّرَ وجعلَ وتركَ واتخذَ.

48 - سميت بأفعال القلوب؛ لأنَّها لا يُحتاج في صدها إلى الجوارح والأعضاء الظاهرة بل يكفي فيها القوة العقلية.
49 - ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٥٦.
50 - هامش: "لأنَّ المفعولين معًا بمنزلة اسم واحد لأنَّ مضمونها معًا هو المفعول به في الحقيقة فلو حذفت أحدهما كان كحد في بعض أجزاء الكلمة الواحدة ".
51 - أي المراد منه أن يكون الفاعل والمفعول ضميرين متصلين متحدي المعنى.
52 - اختصت أفعال القلوب بجوار أعمالها في ضميرين متصلين لمسمى واحد فاعلًا والآخر مفعولًا نحو ظننتني، وحكى الفراء(عدمتني، وفقدتني، ووجدتني، وذلك على سبيل المجاز لا الحقيقة). ينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٢٤، حاشية الخضري: ١/ ١٤٨.
53 - هامش: " الفرق بين الإلغاء والتعليق من وجهين: أحدهما أن الإلغاء جائز لا واجب، والتعليق واجب والثاني أن الإلغاء ابطال العمل في اللفظ والمعنى والتعليق ابطال العمل في اللفظ دون المعنى.
54 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب :345.
55 - أي: القسم الثالث من الأفعال التي تنصب مفعولين.
56 - أي: بلا قرينة.

والثالث متعدي إلى ثلاثة مفاعل[57]، نحو: أعلم وأرى، وهذه مفعولها الأوَّل كمفعول باب أعطيته والأخيران كمفعولي باب علمت، نحو: أعلم زيد عمروًا بكرًا فاضلًا، ثم اعلم أنَّه لابدَّ لكلِّ فعل من مرفوع وإن تمَّ به كلامًا ولم يحتج به الى غيره يسمى فعلًا تامًا ومرفوعه فاعلًا ومنصوبه إن كان متعديًا ومفعولًا كالأفعال السابقة وإن احتاج إلى معمول منصوب يسمى فعلًا ناقصًا ومرفوعه اسمًا له ومنصوبه خبرًا له ولا يدخل الّا على المبتدأ والخبر في الأصل وهو على قسمين:

القسم الأوَّل: ما لا يدل على معنى المقاربة وهو الشائع والمتبادر من اطلاق الفعل الناقص، نحو: كان وصار ورجع ، واستحال وتحول وارتد[58] وجاء وقعد إذا كنَّ بمعنى صار واصبح وأمسى وأضحى وظل واض وعاد وغدا وراح[59] وما زال وما فتيء بفتح التاء وكسرها وما فتئ وما وني[60] وما دام كلها بمعنى ما زال[61] وما دام[62] وليس ،وقد ويضمن الفعل التام معنى صار فيصير ناقصًا نحو: تمَّ التسعة بهذا عشرة، أي: صارت عشرة تامَّة.

وكمُلَ زيدٌ عالمًا، أي: صار عالمًا كاملًا، وغير ذلك، ويجوز تقديم إخبارها على أنفسها [63] إلَّا ما أوَّله ما فلا يجوز، نحو: قائمًا ما زَالَ زيدٌ، وكذا إن بُدِّلَ مَا بأن النافية وأما إن بُدِّلَ بلم ولن فيجوز، نحو: قائمًا لم يزل، نحو: قائمًا لن يزالَ.

والقسم الثاني: ما يدل على معنى القُرب ويُسَّمى أفعال المقاربة، ولا يكون أخبارها إلا أفعالا مضارعة، نحو: عسى وخبره الفعل المضارع مع أن غالبًا، نحو: عسى زيدٌ أن يخرجَ[64]، وقد يحذف أن وقد يكون تامًا بأن مع المضارع، نحو: عسى أن يخرج زيدٌ، وكاد وخبره غالبًا مضارع بلا أن، نحو: كاد زيدٌ يخرج، وقد يكون مع أن وكرب وهو مثل كاد في وجهيه، وهلهلَ وطفق وأخذ وانشأ وأقبل وهبَّ وجعل وعَلَقَ وأخبارها الفعل المضارع بلا أن، وأوشك وهو يستعمل استعمالَ عسى وكاد ولا يجوز تقديم اخبارِ أفعال المقاربة على أنفسها.

والثاني: اسم الفاعل: وهو يعمل عمل فعله المعلوم[65]

57 - ينظر: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك :2/ 72، تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: 3/ 1554.
58 - كقوله تعالى: ﴿ **فَٱرۡتَدَّ بَصِيرًا** ﴾ [يوسف: 96] ، وقول الشاعر:
إنّ العداوةَ تستحيلُ مودةً بتدارُكِ الهَفَوات بالحسنات [الكامل]
59 - أي و آض وعاد وغدا وراح فهذه الأربعة ناقصة إذا كانت بمعنى صار.
60 - ونى ونى، ووناء، وونى ونيا: فتر وضعف، ومنه قول الشاعر: فما ونى محمّد مذ أن غفر له الإله ما مضى وما غبر. ينظر: الأفعال - سعيد المعافري: 4/ 252.
61 - ينظر: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل:4/ 143.
62 - نحو: مادام زيد جالسًا، أي: مدة جلوس زيد.
63 - أي: على الأفعال الناقصة نفسها.
64 - ينظر: «شرح كتاب سيبويه للسيرافي:3/ 395، المغرب في ترتيب المعرب:2/ 432.
65 - أي: يعمل الرفع والنصب إذا لم يكن لازمًا.

والثالث: اســـم المفعول: فهو يعمل عمل فعل المجهول وشـــرط عملهما في الفاعل المنفصل والمفعول به

أن لا يكونا مصـــغرين[66]، نحو: ضـــويرب ومضـــيربٌ، ولا مصـــوفين نحو: جاءني ضـــارب شـــديد وأن وُصِـفا بعد العمل لم يضـرّ عملهما السـابق، نحو: جاءني رجلٌ ضـاربٌ غلامُهُ شديدٌ، ثم إن كانا باللام لا يشترط لعملهما غير ما ذكر، نحو: الضارب غلامه عمروًا أمس عندنا، وإن كان مجردين منهما يشـــترط الاعتماد على المبتدأ أو الموصـــوف أو ذي الحال نحو: جاءني زيدٌ راكبًا غلامُهُ أو الاســـتفهام، نحو: أقائم الزيدان، والنفي نحو: ما قائم الزيدان، ويشترط في نصبهما المفعول به الدلالة على الحال والاستقبال وتثنيتهما وجمعهما كمفرد كمفردهما وكذا ثلاثة أوزان في مبالغة الفاعل فعالٍ وفعولٌ ومفعال ولا يشـــترط في عمل هذه الثلاثة في الحال والاستقبال

والرابع الصفة المشبهة: فهي تعمل عمل فعلها بالشرط المعتبرة في اسم الفاعل، غير معنى الحال والاستقبال فإنَّه لا يشترط في عملهما نحو: زيدٌ حسنٌ وجهه

والخامس اسم التفضيل: وهولا ينصب المفعول به بالاتفاق ولا يرفع الفاعل الظاهر إلَّا إذا صـــارَ بمعنى الفعل بأن يكون المتعلق ما جرى عليه مفضـــلًا باعتبار التعلُّق على نفســـه باعتبار غيره منفيًا، نحو: ما رأيت رجلًا أحسن من عينه الكحل[67] منه في عين زيد [68].

والســـادس المصـــدر: وشـــرط عمله في الفاعل والمفعول به أن يكونَ مصـــغرًا ولا موصـــوفًا ولا مقترنًا بالحال ولا معرفًا باللام عند الأكثر الا عددًا ولا نوعًا ولا تأكيدًا مع الفعل وبدونه. ولا الفعلُ مرادًا غير لازم الحذف وإن كان لازم الخذف فيعمل المصـــد و لقيامه مقام الفعل، نحو: ســـقيًا زيدًا، ويجوز حذف فاعله بلا نائب، ولا يجوز هذا في غير المحدد ولا يضمر فيه ولا يتقدَّم معموله عليه.

والسابع: الاسم المضـاف: وهو يعمل الجر وشرطه أن يكون اسمًا مجردًا عن تنوينه ونائبه لأجل الإضافة، وأن لا يكون مساويًا للمضاف إليه في العموم والخصوص ولا أخص منه منطلقاً.

وهي على نوعين معنويَّة ولفظيه: فالمعنويَّة: أن يكون المضـاف غير صـفة مضـافة إلى معمولها، نحو: غلام زيدٍ، وضـــارب عمرٍ، وأمس وشـــرطها تجريد المضـــاف من التعريف وهي إمَّا بمعنى من، إن كان المضـاف إليه جنسًا شـاملًا للمضـاف وغيرِه، نحو: خاتمٌ فضـة، أو بمعنى اللام في غيره وهو الأكثر نحو: غلام زيد ورأس عمرو، وتفيد تعريفًا إن كـان المضـاف إليه معرفة والمضـاف غير وشـبه ومثل فإنَّها لا تتعرف بالإضـافة، نحو: لامُ زيدٍ، وتخصـيصًا إن كان نكرة، نحو: غلامُ رجلٍ، واللفظيَّة أن يكون المضـاف صـفة مضـافة إلى معمولها، ولا تفيد الَّا تخفيفًا في اللفظ، نحو: ضـــارب زيد وحســـن الوجه، ومعمور الدار

66 - لانَّه لو كان مصغرًا لا يعمل مطلقًا لانَّ التصغير بمنزلة الصفة فلا قولك ضويرب في قوَّة ضارب صغير

67 - هامش: " والكحل متعلق مشترك بين عين الرجل وبين عين زيد مفضلة باعتبار عين الرجل ومفضلا عليه باعتبار عين زيد.

68 -ينظر: الكتاب لسيبويه: 2/ 31، المقتضب:3/ 248، اللباب في علل البناء والإعراب:1/ 447.

والضاربا زيد، والضاربوا زيد، وامتنع نحو: الضارب زيد؛ لعدمِ التخفيف وجاز الضارب الرجل حملًا على حسن الوجه، أصله الحسن وجهه.

الثامن: الاسم المبهم التام: فإنَّه ينصب اسمًا نكرة على التمييز وتمامه، أي: كونه على حالة يمتنع اضافته معها بأحد خمسة أشياء بنفسه وذلك في الضمير المبهم، رُبه رجلًا، وياله رجلًا ونعمَ رجلًا ، وفي اسم الإشارة،[69] نحو: قوله تعالى:﴿ مَاذَا أَرَادَ ٱللَّهُ بِهَٰذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: 26]

وبالتنوين أما لفظًا، نحو: رطل زيتًا، أو تقديرًا، نحو: عندي مثاقيل ذهبًا، وأحد عشر رجلًا ومميز ثلاثة إلى عشرة لا ينصب بل هو مجرور، ومجموع نحو ثلاثة رجالٍ، إلا في ثلاثة مائة إلى تسع مائة، ومميز أحد عشر إلى تسع وتسعين منصوب مفرد دائمًا مميز مائة والف وتثنيتهما وجمعه لا ينصب بل هو مجور مفرد، نحو: مائة رجل وألف درهم، وبنون التثنية، نحو: منوان سمن ويجوز في بعض هذين القسمين الإضافة، نحو: رطل زيتٍ، ومنوان سمن[70]، ولا يجوز في غيرهما وبنون شبه الجمع وهو عشرون إلى تسعين، نحو: عشرون درهمًا ، وبالإضافة، نحو: مِلؤُهُ عسلًا[71]ولا يتقدم معمول الاسم التام عليه.

والتاسع: معنى الفعل والمراد منه كل لفظ يفهم منه معنى فعل فمنه اسماء الافعال وهي ما كان بمعنى الامر والماضي ويعمل عمل مسماه ولا يتقدم معموله عليها والأول نحو: ها زيدا، أي: خذه، ورويده زيدا، أي: امهله، وهلم زيدا، أي: احضره، وهات شيئا أي: اعطه، وحيَّهل الثريد أي: اتيه، وبله زيدًا أي: دعه، وعليك زيدًا أي الزمه، ودونك عمرا، أي خذه، وتراك زيدا اي اتركه وغير ذلك.

والثاني: نحو هيهات الأمر، أي: بعد، وشتان زيد وعمرو ، وسرعان زيد، وشكان زيد عمره، أي: قرب، وغير ذلك، ومنه الظرف المستقر وقده مره تقديره وهو لا يعمل في المفعول به بالاتفاق ولا في الفاعل الظاهر إلا بشرط الاعتماد وعلى ما ذكره الموصول، نحو: زيد في الدار أبوه، وما في الدار أحد وجاء الذي في الدار أبوه، ويجوز كون الظرف خبرًا مقدمًا، وإذا لم يرفع ظاهرًا ففاعله ضمير مستتر فيه منتقل من متعلق المحذوف، ويعمل في غيرهما كالحال والظروف بلا شرط، ومنهم منسوب فإنَّه يعمل كعمل اسم المفعول، نحو: جاءني رجل هاشمي أخوه ويشترط في عمله ما يشترط، فيه ومنه الاسم المستعار نحو: أسد، في قولك: مررت برجل أسدٍ غلامه، وأسدٍ عليَّ، أي: مُجترئ ، فلذا عمل عمله ومنه كلَّ اسم يفهم منه معنى الصفة، نحو: لفظة الله في قوله تعالى: ﴿وَهُوَ ٱللَّهُ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ﴾ [الأنعام: 3] أي المعبود فيها ،ومنه اسم الإشارة وليت ولعل وحروف النداء والتثنية والنفي وغيرهما فهذه يعمل في غيرها في غير الفاعل والمفعول به في المعمولات والفعل كالحال والظرف العامل المعنوي ما لا يكون للسان فيه حظ، وإنَّما هو معنى يُعرف

69 - وهذا ما اطلق عليه سيبويه " باب ما لا يعمل في المعروف إلا مضمَرا" الكتاب لسيبويه: (2/ 175)
70 - التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل :9/ 232.
71 - ينظر: الكتاب لسيبويه:1/ 44،

في القلب ، وهو اثنان الأول رافع المبتدأ والخبر وهو التجرد من العوامل اللفظية لأجل الاسناد نحو: زيد قائم.

والثاني رافع الفعل المضارع وهو وقوعه بنفسه موقع الاسم، نحو: زيد يضرب، فيضرب واقع موقع ضارب وذلك الوقوع إنَّما يكون إذا تجرَّد من العوامل والجوازم فمجموع ما ذكرناه من العوامل ستين الباب الثاني: في المعمول اعلم أولا أن الألفاظ الموضوعة إذا لم يقع في التركيب لم تكن معموله كما لا يكون عامله وإن وقعت فيه فعلى ثلاثة أقسام

القسم الأوَّل: ما لا يكون معمولًا أصلًا وهو اثنان

الأوَّل: الحرف مطلقًا، والثاني: الأمر بغير اللَّام عند البصريين، فإنَّه لمَّا حذف عنه حرف المضارعة التي بسببها صارَ المضارع مشابهًا للاسم فاعرب وعمل فيه خرج عن المشابهة فعادَ إلى أصله وهو البناء، وقال الكوفيون هو معرب مجزوم بلام مقدرة.

والقسم الثاني: ما يكون معمولًا دائمًا، وهو اثنان أيضًا

الأوَّل: الاسم مطلقًا حتى حُكِمَ على اسماء الأفعال بأنَّها مرفوعة المحل على الابتداء وفاعلها سادٌ مسدَّ الخبر أو منصوبة المحل على المصدريَّة وإن قال بعضهم لا محلَّ لها من الاعراب؛ لكونها بمعنى الفعل وعلى ضمير الفصل، نحو: كان زيد هو القائم، الحرفيَّة خلافًا لبعضهم يقول إنَّه اسم لا محلَّ من الاعراب وأمَّا اللام الداخلة على الصفات، فقال بعضهم: إنَّها حرف كغيرها، وقال أكثرهم: هي اسم موصول بمعنى الذي أو التي أعطى اعرابها لما بعدها لمَّا انتقل من الفعلية إلى الاسميَّة، فأصل جاءني الضارب زيدًا فجاءني الذي ضرب زيدًا، فالاوَّل معمول والثاني غير معمول فلما غير هذا الكلام صار الأوَّل في صورة الحرف، والثاني في الاسم، فانعكس الحكم ترجيحًا لجانب اللفظ على جانب المعنى في الاعراب الذي هو حكم لفظي والثاني الفعل المضارع.

والقسم الثالث: ما كان الأصل فيه ألَّا يكون معمولًا لكن قد يقع موقع القسم الثاني فيكون معمولًا: وهو اثنان أيضًا.

الأوَّل الماضي: فإنَّه إذا وقعَ بعد أن المصدريَّة يحكم على محلَّه بالنصب، وإذا وقع بعدَ الجازم شرطًا أو جزاءً يحكم على محلَّه بالجزم لظهور ذلك الاعراب في المعطوف نحو أعجبني أن ضربت وتَقتُل، وأن ضربتَ وتقتُل ضربتك، واقتل، و في غير هذين لا يكون معمولًا.

والثاني الجملة وهي على قسمين فعلِّية وهي المركَّبة من الفعل لفظًا أو معنىً وفاعله نحو ضرب زيد وان تكرمني أكرمك، وهيهات زيد، وأقام الزيدان، وهي المركَّبَة من المبتدأ والخبر، أو من اسم الحرف العامل، وخبره نحو: زيد قائم وأن زيدًا قائم، فإن أُريد بالجملة لفظها فلا بدَّ له من اعراب لكونه في حكم الاسم المفرد حتى يجوز وقوعهما في كل ما وقع فيه فيقع مبتدأ وفاعلًا ونائبه وغير ذلك، نحو: زيد قائم جملة اسمية[72].

72 -توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك:3/ 1168.

أي هذا اللفظ ومنه مقول القول، نحو قوله تعالى: ﴿وَإِذَا قِيلَ لَهُم ءَامِنُواْ ﴾ [البقرة: 13]

أو كذا إن اريد بها معنى مصدري، إمَّا بواسطة إنَّ أو أن أو ما المصدريتين كقولك بلغني أنَّك قائم وكقوله تعالى: ﴿وَأَن تَصُومُواْ خَيْرٌ لَّكُمْ﴾[البقرة: 184] أو بغيرها نحو الجملة التي أُضيف إليها، كقوله تعالى:﴿ هَذَا يَوْمٌ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: 119]» أي: يوم نفع صدق الصادقين، ونحو قوله تعالى: ﴿وَسَوَاءٌ عَلَيْهِمْ أَأَنْذَرْتَهُمْ أَمْ لَمْ تُنْذِرْهُمْ لا يُؤْمِنُونَ﴾ [يس: 10] أي: إنذارك وعدم انذارك، وتسمع بالمُعيدي خير من أن تراه، أي: سماعك، وهذا الأخير مقصور على السماع، وفي غير هذين لا يكون له اعراب إلَّا أن تقع خبرًا لمبتدأ، نحو: زيد أبوه قائم ، أو لباب إنَّ، نحو: إنَّ زيدًا قائمٌ أبوه فتكون مرفوعة المحل أو لباب كان، نحو: كان زيد أبوه عالم، أو لباب كاد، نحو: كاد زيد يخرج، أو مفعولًا ثانيًا لباب علم، نحو: علم زيد عمرا أبوه قائم، أو ثالثًا لا علم، نحو: أعلم زيد عمرًا بكرًا أبوه قائم، أو معلقًا عنها، نحو: علمت أقائم زيد أو حالًا، نحو: جاءني زيد وهو راكب فتكون منصوبة المحل أو جوابًا للشرط جازم بعد الفاء أو إذا، نحو أن تكرمني فأنت مكرم فتكون مجزومة المحل أو صفة لنكرة، نحو جاءني رجل أبوه قائم، أو معطوفه على مفرد، نحو: زيد ضارب ويقتل أو جملة لها محل من الإعراب، نحو: زيد أبوه قائمٌ وابنه قاعدٌ، أو بدلا من أحدهما أو تأكيدًا للثانية أو بيانًا لها على رأي فيكون إعرابها على حسب إعراب المتبوع فظهر من هذه الجملة أن الجملة قسمان قسم في تأويل المفرد فيكون له إعراب في كل موضع وذلك أيضًا قسمان قسم ما أُريد به لفظه وما أُريد به معنىً مصدريّ وقسم من الجملة لا يكون في تأويل المفرد فلا يكون معموله إلَّا في خمسة مواضع خبر ومفعول وجواب شرط جازم مع الفاء أو إذ أو حالٌ وتابعٌ ثم المعمول على نوعين معمول بالأصالة ومعمول بالتبعية الأوَّل أربعةُ أقسامٍ مرفوعٌ ومنصوبٌ ومجرورٌ ومجزومٌ.

أما المرفوعات فتسعة:

الأوَّل: الفاعل وهو ما أُسند إليه الفعل التام المعلوم أو ما بمعناه، نحو: ضرب زيد وأقائم الزيدان وهيهات زيد.

والثاني: نائب الفاعل وهو ما أُسند إليه الفعل التام المجهول او ما بمعناه نحو ضُرِبَ زيدٌ و أمضروب الزيدان ولا يكونان الا سمين أو تأويله غير أن النائب قد يكون جارًا أو مجرورًا، نحو: مُرَّ بزيد، فيجب إفراد عامله وتذكيره ولا يجوز تقديمهما على عاملها ولا حذفهما معًا إلَّا من المصدر، وقد مرَّ كلٌّ منهما قسمان: مضمر ومظهر فالمضمر أيضًا على قسمين: مستتر وبارز، والمستتر أيضًا قسمان: واجب الاستتار، بحيث لا يجوز إبرازه ولا يسند عامله إلَّا إليه، وجائز الاستتار بحيث يسند عامله تارة إليه وتارةً إلى اسم ظاهر، والأوَّل في المتكلمين والمخاطب والمفرد المذكر من غير الماضي، نحو: أضرب ونضرب أو تضرب، واسم فعل الأمر، نحو: نزال وصه ومه، وأفعل التفضيل في غير مسألة الكحل، نحو: زيد أفضل من عمرو، واسم الفاعل واسم المفعول، وما كان بمعناهما، والصفة

المشـــبهة والظرف المســـتقر إذا لم يوجد شـــرط عملهن في الفاعل الظاهر، نحو: جاءني ضارب أو مضروب أو أسدٌ ناطقٌ أو حسن، ونحو: في الدار زيد.

وفي تثنيتي اسـم الفاعل واسـم المفعول وجمعهما السـالم مطلقًا، نحو: جاءني رجلان ضـاربان أو مضـروبان أو رجال ضـاربون أو مضـروبون، وفي عدا وخلا فعلين وفي ماعدا وما خلا وليس له ولا يكون في باب الاســتثناء، نحو: جاءني القوم عدا زيد، أو ليس زيدا، ولا يكون زيدا، والثاني في الغائب المفرد والغائبة المفردة، نحو: زيد ضـرب أو يضـرب أو ليضرب أو لا يضرب وهند ضربت أو تضرب أو لتضرب أولا تضرب ويقال ضرب زيد، وكذا البواقي فلا يستتر فيه ضمير وفي شبه الفعل مما ذكر إذا وجد شرط عمله غير التثنية والجمع المذكورين، نحو زيد ضـارب أو مضـروب أو اسـد ناطق أو هاشـمي أو حسـن في الدار، ويقال: زيد ضـارب غلامه، وكذا البواقي فلا يسـتتر وأما البارز المتصـل ففي تثاني الأفعال وهو الألف، نحو: ضـربا وضـربتا وضـربتما ويضـربان وتضـربان وليضـربا ولا تضربا واضربا وجمعها المذكر وهو الواو، نحو: ضربوا أو ضربتم إذ أصله ضربتمو أو يضربون وتضربون، وجمعهما المؤنث وهو النون، نحو: ضربن وضربتّن وليضربن وفي المخاطب المفرد مذكرًا كان أو مؤنثًا، والمتكلم وحده في الماضـي وهو التاء، نحو ضـربت بحركات التاء والمتكلم معه غيره في الماضـي أيضًـا وهو (نا) نحو: ضـربنا وفي المخاطبة المفردة في غير الماضـي وهو (الياء) نحو: تضـربين واضـربي ولا تضـربي وأمَّا المظهر فظاهرٌ وإذا أُسـند إليه العامل يجب إفراده وغيبته ولو كان مثنى أو مجموعًا، نحو: ضـربَ الزيدان والزيدون، وإن كان مؤنثًا حقيقيًا من الآدميين مفردًا أو مثنى متصـــلًا بعامله، يجب تأنيثه إن كان متصـرفًا، نحو: ضـربت هند أو هندان، وزيد ضـاربة جاريته، وكذا إذا أُسـند إلى ضمير المؤنث غير جمع المذكر المكسر العاقل، نحو: هند ضربت أو ضاربة، والشمس طلعت، وفي غيرهما يجوز تأنيث عامله وتذكيره إن كان مؤنثًا، نحو: طلعت أو طلع الشـمس[73]، ونحو سـارت أو سـار الناقة، ونحو: جاءت أو جاء المؤمنات، ونحو: جاءت أو جاء القاضـــي اليوم امراءةٌ، ونحو: الرجال جاءت أو جاؤوا أو جاءت أو جاء الرجال، والمؤنث ما فيه علامة التأنيث لفظًا أو تقديرًا وهي التاء الموقوف عليها هاءً، نحو: ظلمة وشـــمس، والألف المقصـــورة نحو :حُبلى ودعوى والألف الممدودة، نحو: حمراء وهذا في غير ثلاثة إلى عشـــرة فإن مذكرها بالتاء ومؤنثها بحذفها، نحو، ثلاثة رجال وأربع نســـوة، وإذا ركبت الثلاثة إلى تســـعة مع عشـــرةٍ اثبت التاء في الأوَّل فقط في المذكر، نحو: ثلاثة عشرَ رجلًا، وفي الثاني فقط في المؤنث، نحو: ثلاثة عشرَ امرأة والتأنيث الحقيقي ما بإزائه ذكرٌ من الحيوان، نحو: امرأة وناقة، واللفظي بخلافه، نحو: غُرفَة وشـمسٌ والجمع المكسـر ما تغيَّر صـيغة مفرده، نحو: رجال وجمع المذكر السـالم ما لحق آخره واو مضـموم ما قبلها أو ياء مكسور ما قبلها ونون مفتوحة في غير الإضـافة فإنَّ النون يحذف فيها نحو: مسلمون ومســـلمين، وجمع المؤنث الســـالم ما لحق آخر مفرده ألف أو ياء مفتوحه ما قبلها ونون مكســورة في غير الإضـــافة وفيها يحذف، نحو: مســلمان ومســلمين، وكل جمع غير جمع المذكر الســـالم مؤنث؛ لكونه بمعنى الجماعة وأمَّا جمع المذكر الســـالم فيجب تذكير عامله

73 - ينظر شرح المفصل لابن يعيش:3/ 357، اللمحة في شرح الملحة:1/ 313، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب :860.

فتقول جاء المسلمون أو رجل قاعد ناصروه وإذا أُسند إلى ضمير يجب كونه جمعًا مذكرًا، نحو: المسلمون جاءوا و يجيئون أو جاؤون وأمَّا جمع المذكر المكسر العاقل إذا أُسند إلى ضميره فيجب أن يكون عامله مفردًا مؤنثًا أو جمعًا مذكرًا، نحو: الرجال جاءت أو جاؤوا أو جائية أو جاؤون وغيرهما من الجموع إذا أُسند إله ضميرها يجب كون عاملها مفردًا مؤنثا أو جمعًا مؤنثًا نحو: المسلمات جاءت او جئن أو جائية، أو جائيات، و الأشجار قُطِّعت أو قطعن، أو مقطوعة او مقطوعات [74]

والثالث المبتدأ وهو نوعان الأوَّل الاسم أو المؤول به المسند اليه المجرَّد عن العوامل اللفظيَّة نحو: زيد قائمٌ وحق أنك عالم ،ولابدَّ له من خبر هو الثاني الصفة الواقعة بعد كلمة الاستفهام أو النفي رافعة لظاهر نحو: أقائمان الزيدان، ولا خبرًا لهذا المبتدأ لكونه بمعنى الفعل بل فاعله سادٌّ مسدَّه، ولا يجوز تعدد المبتدأ والأصل تقديمه وشرطه أن يكون معرفة أو نكرة مخصصة نحو وقوله تعالى:**﴿ وَلَعَبْد مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّن مُّشْرِكٍ﴾ [البقرة: 221]**

ويجوز حذفه عن قيام قرينة نحو: زيدٌ، في جواب: من القائم؟ أي: القائمُ زيدٌ [75]

والرابع: خبر المبتدأ وهو المجرَّد من العوامل اللفظيَّة المسندُ به غير الفعل، ومعناه، نحو: قائم في زيد قائم ويجوز تعدده، نحو: زيد قائم قاعد[76]، ويكون جملة اسميَّة وفعليَّه فلابدَّ من عائد إلى المبتدأ إن لم يكن خبرًا عن ضمير الشأن نحو زيد أبوه قائم أو قام أبوه ويجوز حذفه لقرينة، وأصله أن يكون نكرة وقد يكون معرفة، نحو: الله الهنا، ويجوز حذفه عند قرينة، نحو: زيد ،لمن قال: أزيد قائم أم عمرو ، وإن كان

المبتدأ بعد أما وجب دخول الفاء في خبره، نحو: أما زيد فمنطلق إلَّا لضرورة، كقوله: أمَّا القتال لا قتالَ لديكم أو لإضمار القول، كقوله تعالى: **﴿فَأَمَّا ٱلَّذِينَ ٱسۡوَدَّت وُجُوهُهُم أَكَفَرتُم ﴾ [آل عمران: 106]** أي: فيقال لهم أكفرتم، وإن كان اسمًا موصولًا بفعل أو ظرف أو موصوفًا به أو نكرة موصوفة بأحدهما أو مضافًا إليها أو لفظ كل مضافًا إلى نكرة موصوفة بمفرد أو غير موصوفة أصلًا جاز دخول الفاء في خبره، وكذا إذا دخل عليه إن وأن ولكن بخلاف نواسخ المبتدأ حرفًا كان أو فعلًا نحو: الذي يأتيني أو في الدار فله درهم وقوله تعالى: **﴿قُل إِنَّ ٱلۡمَوتَ ٱلَّذِي تَفِرُّونَ مِنهُ فَإِنَّهُۥ مُلَٰقِيكُمۡ﴾ [الجمعة: 8]** ونحو رجل يأتيني أو في الدار فله درهم وغلام رجل يأتيني أو في الدار فله درهم وكل رجل عالم فله درهم وكل رجل فله درهم وفي غيرها لا يجوز

والخامس: اسم باب كان وحكمه كحكم الفاعل

والسادس: خبر باب إن وامره كأمر خبر المبتدأ لكن لا يجوز تقديمه اسمه إلَّا أن يكون ظرفًا نحو: إن في الدارِ رجلًا

74 - شرح كتاب سيبويه للسيرافي :4/ 211،
75 - ينظر: المفصل في صنعة الإعراب:43. شرح ألفية ابن مالك للشاطبي = المقاصد الشافية:8/ 95.
76 - ينظر: الكافية في علم النحو:17.

والسابع: خبر لا لنفي الجنس، وحكمه أيضًا كحكم خبر المبتدأ، نحو: لا غلامه رجل عندنا[77]

والثامن: اسم ما ولا المشبهتين بليس، وحكمه حكم المبتدأ[78]

والتاسع: الفعل المضارع الخالي من النواصب والجوازم، نحو: يضرب ويضربان.

وأما المنصوبة فثلاثة عشر.

الأوَّل: المفعول المطلق: وهو اسم ما فعله فاعل عامل مذكور لفظًا أو تقديرًا بمعناه، نحو: ضربت ضربا وضِربةً وضَربةً، وقد يكون بغير لفظه، نحو: قعدتُ جلوسًا، وقد يُحذف فعله لقيام قرينةٍ، نحو: أيضًا، أي: آض أيضا، ويجوز تقديمه على عامله ولا يلزم العاملِ[79].

والثاني: المفعول به: وهو اسم ما وقع عليه فعل الفاعل، وهو على قسمين: عام وهو المجرور بحرف الجر، وخاص بالمتعدي، وقد مرَّ أو يجوز تقديمه على عامله: زيدًا ضربتُ، وحذفه مطلقًا وحذف فعله؛ لقيام قرينةٍ، نحو: زيدًا، لمن قال: من أضرب؟ [80]

والثالث: المفعول فيه: وهو اسم ما فُعِل فيه مضمونُ عامله من زمانٍ أو مكان، وشرط نصبه لفظًا تقدير في، وقد مر شرط تقديره، ويجوز تقديمه على عامله وتركه وحذف عامله لقرينةٍ[81]

والرابع: المفعول له: وهو اسم ما فُعِل لأجله مضمونُ عاملهِ، وشرطُ نصبهِ لفظًا بتقدير اللَّام، وقد مرَّ شرط تقديره، ويجوز تقديمه على عامله وتركه وحذف عامله لقرينةٍ[82]

والخامس: المفعول معه: وهو المذكور بعد الواو والمصاحبة معمول عامل، نحو :جئت وزيدًا، ولا يجوز تقديمه على عامله ولا على المعمول المصاحب ولا تعدُّدُه، والسادس الحال وهو ما يُبين هيئة الفاعل والمفعول به لفظًا أو معنى، مثل: ضربتُ زيدًا قائمًا ، وهذا زيدٌ قائمًا، وعاملها الفعل أو شبهه أو معناه شرطها أن تكون نكرة ولا يتقدَّم على العامل المعنوي ولا على ذي الحال المجرور فلا يُقال مررت جالسًا بزيد، ولو كان صاحبها نكرة محضة وجب تقديم الحال عليها، نحو: جاءني راكبًا رجل وتكون جملة خبريَّة فلا بدَّ فيها من رابط وهو الضمير فقط في المضارع المثبت، نحو: جاءني زيد يركب أو مع الواو أو الواو وحده أو الضمير وحده في غيره لكن الغالب في الإسميَّة الواو نحو جاءني زيد لا يركب. أو ولا يركب أو وركب أو وهو راكب.

77 - ينظر: أمالي ابن الحاجب:1/ 468، المصباح المنير في غريب الشرح الكبير:1/ 300.
78 - مثال ذلك: ما زيد منطلقاً ولا رجل أفضل منك ، وعمل ما ولا المشبهتين بليس مشروط بتأخير الخبر، وألا يبطل النفي بإلا، وألا يفصل بينهما بإن النافية: المقدمة الجزولية في النحو:157.
79 -ينظر: الكافية في علم النحو:18.
80 - ينظر: الكافية في علم النحو: 218.
81 -ينظر: الأصول في النحو :1/ 190، الإيضاح العضدي: 177.
82 - الأصول في النحو :1/ 206، الإيضاح العضدي: 197.

ويجوز تعدد الحال، نحو: جاني زيدٌ راكبًا ضـــاحكًا، وحذف عامله لقرينة[83]، نحو: راشدًا مهديًا، لمن قال: أُريد السَّفر[84].

والســـابع: التمييز: وهو ما يرفع الابهام عن ذاتٍ مذكورة تامَّة[85] بأحد الأشـــياء الخمسـة[86]- وقد سـبق[87]- ومقدرة في جملة، نحو: طاب زيد نفسًـا، أي: طاب شـيء، أو ما ضـــاهاها[88]، نحو: الحوض ممتلئ ماءً والأرض مفجرة عيونًا[89] وزيد طيب أبًا وأبوَّة ودارًا وحَسَن وجهًا وأفضل من عمر و علمًا أو إضافة، نحو: أعجبني طيبة أباه وأبوَّه، وهذا التميز فاعل في المعنى؛ فلهذا لا يتقدَّم على عامله، والتميز لا يكون الَّا نكرة[90].

والثامن: المســـتثنى، وهو نوعان متصـــل: وهو المخرج من متعدد بالَّا أو إحدى أخواتها[91]، ومنقطع: وهو المذكور بعدها غير مخرج والمستثنى ومنصوب

إذا كان بعد إلَّا غير الصـــفة في كلام موجب تام، نحو: جاءني القوم إلَّا زيدًا أو مقدَّمًا على المســـتثنى، نحو: ما جاءني إلَّا زيدًا أحد، أو منقطعًا ما جاءني القوم الَّا حمارًا، وكان بعد خلا وعدى في الأكثر أو ما خلا أو ما عدا أو ليس أو لا يكون ويجوز فيه النصـب على الاسـتثناء ويُختار البدل في كلام غير موجب والمسـتثنى منه مذكور، نحو: ما جاءني القوم إلَّا زيدًا أو زيدٌ ، ويعرب على حسـب العوامل إذا كان المسـتثنى منه غير مذكور، نحو: ما جاءني إلا زيد، ومخفوض بعد غير وسوى وسواء وحاشا في الأكثر وعدا وخلا في الأقل، وأصل غير أن يكون صفة ويحمل على إلَّا في الاستثناء ويعرب كاعراب المستثنى بـــ إلا على التفصيل وأصل إلا الاستثناء، ويحمل على غير في الصفة إذا تعذَّر الاستثناء فيكون ما بعده صـفة لا مسـتثنى، نحو: قوله تعالى: **﴿لَو كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء: 22]** أي: غير الله [92]

83 - يجوز حذف عامل الحال إذا دلَّت عليه قرينة: قولك للمسافر راشدًا مهديًا, أي: اذهب راشدًا مهديًا.
84 - ينظر: الأصول في النحو:1/ 209، اللمع في العربية لابن جني :60.
85 - التخمير شرح المفصل في صنعة الإعراب:1/ 447.
86 - هامش:" أي: الأوَّل بنفسه وذلك في الضمير المبهم واسم الإشارة، والثاني التنوين، والثالث بنون التثنية، والرابع بنون شبه الجمع، والخامس بالإضافة.
87 - ورد ذكره سابقا تحت عنوان: (الاسم المبهم التام).
88 - أي ما ضاهاها الجملة.
89 - والشاهد لذلك قوله تعالى: ﴿ وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: 12]
90 - ينظر: الكافية في علم النحو:25، أمالي ابن الحاجب:1/ 403.
91 - ينظر: التعريفات :213.
92 - ينظر: «المقتضب:4/ 389، اللمع في العربية لابن جني:66.

والتاســـع: خبر باب كان: وأمره كأمر خبر المبتدأ، ويجوز حذف كان دون غيره عند قرينة، نحو: الناس مجزيون باعمالهم، إن خيرا فخير وإن شـــرا فشـــر[93]، ويجوز في مثله أربعه أوجه[94].

والعاشر: اسم باب إن وهو كالمبتدأ لكن لا يجوز حذفه.

والحادي عشر: اسم لا التي لنفي الجنس، نحو: لا غلام رجل عندنا وقد يحذف[95] عند وجود الخبر، نحو لا عليك أي لا بأس، والثاني عشـــر: خبر ما ولا المشـــبهتين بليس، وهو مثل خبر المبتدأ، والثالث عشر المضارع الداخل عليه إحدى النَّواصب، نحو: لن يضرب

وأما المجرور فاثنان[96]؛

الأوَّل: المجرور بحرف الجر وقد مرَّ.

والثاني: المجرور بالإضـــافة: ولا يجوز تقديمه ولا معموله على المضـــاف إلَّا أن يكون المضـــاف لفظ غير فيجوز تقديم معمول المضـــاف إليه عليه، نحو: أنا زيدًا غير ضـــاربٍ؛ لكونه بمعنى لا ضاربَ ولا الفصلُ بينهما بشيءٍ في السعةِ غير ما سُمِع ولا يُقاس عليه ولا في الضـــرورة إلَّا بالظرف وقد يُحذف المضـــاف فيعطى إعرابه إلى المضـــاف إليه وهو القياس، نحو: قوله تعالى: ﴿وسْـَٔلِ ٱلْقَرْيَةَ﴾ **[يوسف: 82]** أي: أهل القرية وقد يبقى مجرورًا على الندور، نحو قوله تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱلْآخِرَةَ﴾ **[آل عمران: 152]** بجر الآخرة على قراءةٍ، أي: ثوابَ الآخرةِ، وقد يُحذف المضـــاف إليه ويبقى المضـــاف على حاله، إن عُطِف عليه ما أُضـــيفَ إلى مثل المحذوف، نحو: بَيْنَ ذِراعَيْ وجَبْهةِ الأَسَدِ [97] أي: ذراعي الأسـد، أو كرر مضـــافًا إلى مثل المحذوف، نحو: يا تَيمَ تَيمَ عَدِيٍّ [98] والَّا فينون المضـــاف عوضًـــا عنه إن لم يكن غاية، نحو: قوله تعالى: ﴿وَكُلًّا آتَيْنَا حُكْمًا وَعِلْمًا﴾

ونحو حينئذ ويومئذٍ أي: كلَّ واحدٍ وحين إذا كان كذا وان كان غاية وهي الجهات الست وحسـب. ولا غير وليس غير منويًّا فيها المضـــاف اليه تُبنى على الضـــم وأما المجزوم ففعل مضارع دخله إحدى الجوازم المذكورة سابقًا وإن كانت كلم المجازات تقتضي شرطًا وجزاءً

93 - أي: إن كانَ خيرًا.

94 - الوجوه الأربعة هي: الرفع في الشرط والجواب، كقولك: إن خير فخير. والنصب فيهما، كقولك: إن خيرا فخيرا.

- والنصب في الأول والرفع في الثاني، كقولك: إن خيرا فخير. والرفع في الأول والنصب في الثاني، كقولك: إن خير فخيرا. شرح كتاب سيبويه للسيرافي:2/ 156.

95 - أي يحذف اسم لا في مثل: لا عليك أي: لا بأس عليك.

96 - الملاحظ هنا أن المؤلف(رحمه الله) لم يذكر النوع الثالث من المجرورات وهو المجرور بالتبعيَّة، ولعله لم يرد أن يعيدها وقد ذكرها سابقًا.

97 - هذا عجز بيت قاله الفرزدق وصدره قوله: يا من رأى عارضًا أسر به، وهو من شواهد: سيبويه: الكتاب لسيبويه:1/ 180، والمُبرد في :المقتضب:4/ 229،وابن جني في الخصائص: 2/ 409.
وموضع الشاهد هنا :أراد: بين ذراعي الأسد وجبهة الأسد، فاكتفى بإضافة الثاني من إضافة الأول)

98 - هذا صدر بيت قاله جرير وصدره قوله: يا تَيْمَ تَيْمَ عَدِيٍّ لا أبا لكمُ ... لا يُلْقِيَنَّكُمُ في سوءة عمر. وهو من شواهد سيبويه: الكتاب لسيبويه: 1/ 53.والمبرد في المقتضب :4/ 227. ومحمد بن السراج في الأصول في النحو: 1/ 343.

فإن كانا مضارعين أو الأوَّل بغير فاء فالجزم في المضارع واجب وإن كان الأوَّل ماضيًا، والثاني مضارعًا جاز الجزم والرفع في الثاني وإن كان الجزاء ماضيًا متصرفًا بمعنى المضارع أو مضارعًا منفيًا بلم او لما فلا يجوز دخول الفاء فيه نحو: إن ضَرَبت ضَربت او لم اضرب ، وان كان الجزاء جملةً اسميةً او ماضيه غير متصرفة أو بمعناه فلابدَّ من ظاهرة أو مضارعًا مقترنًا بالسين أو سوف قولا أو لن أو ما أو فعلًية انشائيَّة كالامريَّة والنهي والدعائية والاستفهامية يجب دخول الفاء فيه نحو ان ضَرَبتَ فانت مضروبٌ ونحو قوله تعالى: **﴿وَمَن يَفْعَلْ ذَٰلِكَ فَلَيْسَ مِنَ ٱللَّهِ فِي شَيْءٍ﴾ [آل عمران: 28] ﴿فَإِن كَرِهْتُمُوهُنَّ فَعَسَىٰٓ أَن تَكْرَهُواْ شَيْـًٔا ﴾ [النساء: 19] ﴿إِن كَانَ قَمِيصُهُۥ قُدَّ مِن قُبُلٍ فَصَدَقَتْ [يوسف: 26] ﴿وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ ٱلْإِسْلَٰمِ دِينًا فَلَن يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: 85]** ونحو: ان ضرب زيدٌ فاضربه أو فَلا تضربه أو فَهَل تضربُه وان أكرمتني فيرحمك الله وان كان مضارعًا بغيرها مثبتًا أو منفيًا بلا فيجوز الفاء مع الرفع وحذفه مع الجزم نحو: ان تضرب اضرب أو فاضرب أو لا أضرب أو فلا أضرب، وأمَّا المعمول بالتبعيَّة فخمسة ولا يجوز تقديم شيء منها على متبوعِها وعاملها عامل متبوعِها ، وإعرابها كإعراب الأوَّل الصفة وهي تابع يدلُّ على معنى في متبوعه مطلقًا، ويجوز تعددها، نحو: جاءني الرجلُ العالمُ الفاضلُ، ويجوز وصف النكرة بالجملة الخبريَّة ويلزم الضمير، نحو: جاءني رجلٌ قامَ أبوُه، وقد يُحذَف لقرينةٍ، ويُوصف بحالِ الموصوف[99]، وبحال مُتعلقه، فالأوَّل يتبعه في التعريف والتنكير، والإفراد والتثنية والجمع، والتذكير والتأنيث، نحو: جاءني رجلٌ عالمٌ ، وجاءتني امرأةٌ صالحةٌ، والثاني في الأولين فقط، نحو: جاءني رجلٌ راكبٌ غلامُهم، والمعرفة: ما وضِع لشيء بعينه. والنكرة: ما وضِع لشيءٍ لا بعينه.

والمعرفة ستة أنواع:

النوعُ الأوَّل المضمرات: وهي أربعة أقسام:

القسم الأوَّل مرفوع متصل، وقد سبقَ.

القسم الثاني: مرفوع منفصل وهو: هو هي هما هم هنَّ أنت أنتما أنتم أنتن أنا نحن.

والقسم الثالث مشترك بين منصوب المتصل ومجرور متصل، نحو: ضربتُه وضربها وضربهما وضربهم وضربهن وضربكَ وضربكِ وضربكما وضربكم وضربكن وضربني وضربنا، ونحو: له لها لهما لهن لك لكما لكم لكنَ لي لنا.

والقسم الرابع: منصوبٌ منفصلٌ وهو إياه وإياها إياها وإياهما إياهن إياكَ إياكِ إياكما وإياكم إياكن إياي إيانا.

والنوع الثاني: العَلم وهو قسمان: عَلم شخص، نحو: زيدٌ، وعلم جنسٍ: نحو أُسامة وسبحان.

99 - أي: بحال قائمة به، نحو: مررت برجل حسن ذا الحسن حال الرجل وصفته.

والنوع الثالث أسماء الإشارة وهي: ذا للمذكر، ولمثناه ذان وذين، وللمؤنث: تاو ذي وتي وته وذه وتهى وذهي ولمثناه وتان وتين ولجمعهما أُولاء مدًّا وقصرًا ويلحق أوائلها حرف التنبيه[100]، نحو: هذا، ويتصل بأواخرها كاف الخطاب فيقال: ذلك ذاك ذاكما ذاكم ذاكن وكذا البواقي، ويجمع بينهما، نحو: ها ذاك ويقال: تلك اولئك وذانك وتانك، مشددتين للبعيد وأمَّا ثمة وهنا وههنا وهنا وهنالك فللمكان خاصة.

والنوع الرابع الموصول ولابدَّ من صلة جميلة خبريَّة معلومة للسامع فيها ضمير عائد إلى الموصول ويجوز حذفه عند قرينة وهو الذي للواحد ولمثناه اللذان والذين ولجمعه للذين في الأحوال الثلاث.

والتي للواحدة والمثناها واللَّلتان واللتين ولجمعهما اللوائي واللائي واللاءِ واللاتي واللّات واللواتي، وذا بعد ما الاستفهاميَّة ومَن وما وأي وأية والألف واللام في اسم الفاعل والمفعول بمعنى الذي أو التي، والنوع الخامس: المعرَّف باللام سواء كان للعهد، نحو: جاء رجل فاكرمت الرجل أو للجنس نحو الرَّجل خير من المرأة وبحرف النداء إذا قصد معين، نحو: يا رجل،

والنوع السادس[101] المضاف إلى أحد هذه الخمسة إضافة معنويَّة نحو غلام زيد،

والثاني العطف بالحرف وهو تابع متوسط بينه وبين متبوعه أحد الحروف العشرة وهي: الواو والفاء وثمَّ وحتى وأو وأمَّا وام ولا وبل ولكن إذا عطف على المضمر المرفوع المتصل يجب تأكيده بمنفصل نحو: ضربت أنا وزيد، إلا أن يقع فصل فيجوز تركه نحو: ضربت اليوم وزيد وإذا عطفت على المضمر المجرور أعيد الخافض نحو مررت بك وبزيد، والمال بيني وبينك والمعطوف في حكم المعطوف عليه، نحو: يجب ويمتنع له ويجوز عطف شيئين بحرفٍ واحدٍ على معمولي عاملين إلا عند تقدّم الجار على رأي نحو في الدار زيد ال والحجرة، والثالث بالتأكيد وهو قسمان لفظي وهو تكرير اللفظ الأول أو مُرادفه[102] في المضمر المتصل ويجري في اللألفاظ كلَّها[103]، نحو: جاءني زيد زيد، وضربتَ أنتَ، وضربت زيد زيد وزيد قائم زيد قائم ومعنوي مخصوص بالمعارف وهو نفسه وعينه وكلاهما وكلتاهما وكلّه وأجمع وأكتع وابتع وابصع[104] وهذه الثلاثة أتباع لا جمع ولا يتقدَّم عليه ولا يذكر بدونه في الفصيح واذا أكد المضمر المرفوع المتصل بالنفس والعين أكد أوَّلًا بمنفصل، نحو: زيد ضرب هو نفسه أو عينه

والرابع البدل: وهو المقصود بالنسبة دون متبوعه وأقسامه أربعه بدل لكل من الكل إن صدقا على واحد نحو: جاءني زيد أخوك، وبدل البعض إن كان جزء المبدل منه، نحو: ضربت زيدًا رأسه، وبدل الاشتمال إن كان بينهما تعلق بغيرهما بحيث ينتظر النفس بعد ذكر الأوَّل وتشوق الى الثاني، نحو سلب زيد ثوبه وبدل الغلط ان كان ذكر المبدل منه

100 - أي: اسماء الإشارة يعني يدخل على أولها على سبيل اللحوق والعروض بعد اعتبار أصالتها.
101 غاب عن الذكر النوع الخامس من أنواع المعارف وهو المعرف بالألف واللام.
102 - المرادف: ما يكون المعنى متحدًا واللفظ مغايرًا.
103 - أي: سواء أكانت اسمًا أو فعلًا وحرفًا أو مركبًا تقييدية أو غير ذلك.
104 - بالصاد المهملة وقيل بالضاد المعجمة قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلاث في الافراد.

غلطًا، نحن رأيت رجلًا حمارًا ولا يقع في كلام الفصحاء بل يوردونه ببدل ويجب وصف النكرة من المعرفة، دل الكل الَّا من الغائب نحو: ضربته زيدًا، والخامس عطف البيان ، وهو تابع جيء لإيضاح متبوعه ولا يدل على معنى فيه، نحو: اقسم بالله أبو حفص عمر.

فمجموع ما ذكرنا من المعمولات ثلاثون.

الباب الثالث

في العمل وهو شيء جاء من العامل يختلف به آخر المعرب وله تقسيمات أربعة متداخلة

القسم الأوَّل: بحسب الذات والحقيقة فنقول هو إما حركة أو حرف أو حذف والحركة ثلاثة ضمة وفتحة وكسرة، نحو: جاءني زيد، ورأيت زيدًا، ومررت بزيدٍ، والحروف أربعة: واوٌ وألفٌ وياءٌ نحو: جاءني أبوه ورأيت أباه، ومررت بأبيه، ونون ، نحو: يضربان، والحذف ثلاثة: حذف الحركة، نحو: لم ينصر، وحذف الآخر ، نحو: لم يغز، و وحذف النون، نحو: لم يضربا فالمجموع عشرة.

والتقسيم الثاني: بحسب المحل فهو أمَّا بالحركات المحضة أو بالحروف المحضة أو بالحركة مع الحذف أو بالحرف مع الحذف.

والأوَّل: أمَّا تام الاعراب بالحركات الثلاثة: بالضمة رفعًا وبالفتحة نصبًا والكسرة جرًا فهو الاسم المفرد والجمع المكسر المنصرفان، نحو: جاءني رجلٌ ورجالٌ، ورأيت رجلًا ورجالًا، ومررت برجلٍ ورجالٍ، أو ناقص الاعراب بالحركتين أمَّا بضمةٍ رفعًا أو بالفتحة نصبًا وجرًا فهو غير المنصرف[105]، نحو جاءني أحمدُ ، رأيت أحمدَ، ومررت بأحمدَ، وأمَّا بالضمة رفعًا والكسرة نصبًا وجرًا وهو جمع المؤنث السَّالم، نحو: جاءني مسلماتٌ، ورأيتُ مسلماتٍ، ومررتُ بمسلماتٍ، والثاني أيضًا، أمَّا تام الإعراب بالحروف الثلاثة: بالواو رفعًا والألف نصبًا والياء جرًا، فهو الأسماء الستة المضافة إلى غير ياء المتكلم المفردة المكبَّرة، وأما ناقص الإعراب بالحرفين أمَّا بالواو رفعًا والياء نصبًا، وجرًّا فهو جمع المذكر السَّالم ، ولواو عشرون وأخواتها، نحو: جاءني مسلمون

ولو مال وعشرون ورأيت مسلمين وأُلي مالٍ، وعشرين ومررتُ بمسلمين، وأُلي مالٍ وعشرين أو بالألف رفعًا والياء نصبًا وجرًّا فهو المثنى، واثنان وكلًا مضافًا إلى مضمر، نحو: جاءني مسلمان، واثنان وكلاهما، ورأيت مسلمين واثنين وكليهما.

والثالث: لا يكون إلَّا تام الاعراب فهو قسمان: لأن محذوفه أمَّا حركة أو حرف.

فالأوَّل: الفعل المضارع الذي لم يتَّصل باخره ضمير وهو صحيح فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الحركة، نحو: ينصرُ ولن ينصرَ ولم ينصرْ، والثاني

105 - أي الممنوع من الصرف.

المضارع المذكور إن كان آخره حرف علَّه فرفعه بالضمة ونصبه بالفتحة وجزمه بحذف الآخر، نحو: يغزو، ولن يغزو، ولم يغزُ.

والرابع لا يكون إلَّا ناقص الإعراب وهو الفعل المضارع الذي اتصل باخره ضمير مرفوع غير النون، فرفعه بالنون، ونصبه وجزمه بحذفه، نحو: يضربان ولن يضربا ولم يضربا، فالمجموع تسعه والمراد بالمنصرف ما دخله الجر والتنوين، نحو: زيد، وبغير المنصرف اسمٌ معربٌ بالحركة لا يدخله الجر والتنوين، وهو على نوعين سماعي، نحو: أُحاد وموحد واثناء ومثنى وثلاث ومثلث ورباع ومربع، وأُخر صفات وجُمع وكُتع وبُتع وبُصع جموعًا وعُمر وزُفر وقُزح[106] أعلامًا وقياسي، وهو كلُّ علمٍ على وزنٍ مَخصوصٍ بالفعل كَضُرِب وانقطع وشمَّر وانقطع واجتمع واستخرجَ أو في أوَّله احدى الزوائد المضارع غير قابلٍ للتَّاء، نحو يزيد يشكر، وكل أفعل التفضيل والصفة، نحو أفضل وأبيض، وكل اسمٍ اعجمي استعمل في أوَّل نقله إلى العرب علمًا وهو زائدٌ على الثلاثة أو متحرك الأوسط، نحو: إبراهيم وشترٍ وكل مؤنث بالألف مقصورةً أو ممدودة، نحو حُبلى وحمراء، وكل علم فيه تاء التأنيث لفظًا، نحو: فاطمة وحمزة أو تقديرًا أو زائدٌ على للثلاثة، نحو زينب أو متحرك الأوسط علم المؤنث، نحو قُدم اسم امرأة ولو سُمي به مذكرٌ صُرِف ولو كان علم المؤنث ثلاثيًا ساكن الأوسط يجوز صرفه ومنعه دحو هند وكل علم مركَّب من اسمين ليس أحدهما عاملًا في الآخر ولا الثاني صوتًا ولا متضمنًا لمعنى الحرف، نحو: بعلبك وحضر موت وكل ما فيه ألف ونون زائدتان علمًا أو وصفًا لا يدخله التاء، نحو: عمران وسكران ورحمان وكل جمع منه على فعالل أو فعاليل نحو: مساجد ومصابيح، ويجوز صرفه لضرورة الشعر والتناسب، نحو قوله تعالى: **﴿سَلَٰسِلَاْ وَأَغْلَٰلا وَسَعِيرًا﴾ [الإنسان: 4]** **﴿وَأَكوَاب كَانَت قَوَارِيرَا﴾ [الإنسان: 15]** وكل ما لا ينصرف إذا أضيف أو دخله لام التعريف انصرف، نحو: مررت بالأحمر وأحمرِنَا.

والقسم الثالث: بحسب النوع فهو أربعة: رفع ونصب مشتركان بين الاسم والفعل، وجر مختص بالاسم، وجزم مختص بالفعل وعلامات الرفع أربعة ضمة و واو وألف ونون.

وعلامات النصب خمسة: كسرة وألف وياء وحذف النون، وعلامات الجر ثلاثة: كسرة وفتحه وياء، وعلامات الجزم ثلاثة: حذف الحركة وحذف الآخر وحذف النون.

والتقسم الرابع بحسب صنفه فهو ثلاثة لفظي يظهر في اللفظ وتقديري ومحلي فلنذكر الاخرين حتى يُعلم أن ما عداهما لفظي فالتقديري ما لا يظهر في اللفظ بل يقدر في آخره لمانع فيه غير الاعراب الحقيقي ولا يكون

فان كان غير منون تنوين التمكّن أو كان في آخره تاء تأنيث فأحوال الثلاث تقديري، نحو: أحمد وضاربَة وضاربات وإن كان مُنونًا بغيرها فرفعه وجره تقديري دون نصبه نحو: زيدٌ

وأما المحلّي ففي موضعين أحدهما الاسم المعرب المشتغل آخره بإعراب غير محكي، نحو: مررت بزيد فإنَّه يُحكم على محل زيد بنصب على المفعول، وكذا أعجبني

106 - ينظر: شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو:2/ 344،

ضـــرب زيدٍ، ومُرَّ بزيدٍ، فزيد مرفوعُ المحلِّ على الفاعليَّة في الأوَّل والنائبيَّة في الثاني والثاني المبني وهو ما كان حركته وســـكونه لا بعاملٍ والمبني على نوعين مبني الأصـــل ومبني العارض الأوَّل أربعة الحرف الماضـــي والأمر بغير اللام عند البصـــريين والجملة الثاني على نوعين: لازم وغير لازم واللازم ما لا ينفك عن البناء، وهو المضمرات وأسماء الإشـارات والمواصـلات غير أيٍّ وأيَّة فإنَّهما معربان واسـماء الأفعال وقد سـبقت وما كان على الأفعال مصـدرًا كفجار أو صـفةً، نحو: فسـاقِ أو علماً للمؤنث، نحو: حَذَام، عند أهل الحجاز والأصوات وهي كل لفظ حكم به صوت كفاق أو صوّت به للبهائم كـــ نخَّ وبعض المركَّبات وهو كل كلمتين ليس أحديهما عاملة في الأخرى جعنا اسـمًا واحدًا فإن كان الثاني صـوتًا بُنيا وكُسِرَ الثاني وفتح الأوَّل، نحو: سيبويه وإن لم يكن صـوتًا بني الأوَّل على الفتح وإن كان آخره صحيحًا، نحو: بعلبك وحضرموت، وعلى السكون إن كان حرف علَّه، نحو: معدي كَرَبَ، واعرب الثاني غير منصـرف، على اللغة الفصـيحة وإن لم يجعلا اسـمًا واحدًا ولكن تضـــمَّن الثاني حرفًا فإن لم يكن الأوَّل لفظ اثنين بنيا على الفتح إن كان آخرهما حرفًا صـحيحًا وعلى السكون إن كان علة، نحو: أحد عشر وإحدى عشرة وثلاث عشرة وحادي عشر وحادية عشرة إلى تسع عشرة وتاسعة عشر، ونحو: جاري بيت بيت وبين بين ، وإن كان الأولى لفظ اثنين بني الثاني وأُعرب الأوَّل وحُذِفَ نونه نحو جاءني اثنا عشـــر رجلًا ورأيت اثني عشـــر رجلًا ، ومررت باثني عشـــر رجلًا وبعض الكنايات، وهو كم يكون للاستفهام، فينصب ما بعده على التميز نحو كم رجلًا، وللخبر بمعنى التكثير فيضاف إلى ما بعده، نحو: كم رجلٍ وكذا للعدد وينصب ما بعده

على التميز نحو: عندي كذا درهمًا، وكيتَ وكيتَ للحديث[107]، والكلماتُ المتضـــمنة بمعنى إن والاســـتفهام غيرَ أيٍّ وايَّة وبعض الظروف نحو: أمس وقطُّ وعَوض ومُذ ومُنذ، وإذا واذ ولمَّا ومتى، وأنى وأيَّان وكيف، وحيثُ ولَدَى ولدُن والكاف وعلى وعن الإســـميَّة وغير اللام ما قُطع عن الإضافة منويًا فيه المضاف إليه، نحو: قبلُ وبعدُ وتحتُ وقُدَّام وخلفُ وراءُ ولا غيرُ وليس وغيرُ وحســبُ والآن والمنادى المفرد المعرفةُ فانَّه مبني على يُرفع به إن لم يلحق باخره الألف الاشتغاثة أو الندبة ولا باوَّله لام، نحو: زيد يا مسلمان ويا مسلمون، وإن كان مضافًا أو مشابهًا به أو نكرة يُنصب بفعل مقدرٍ، نحو: يا عبدَ اللهِ، ويا خيرًا من زيدٍ ويا رجلًا، وإن لحق باخره ألف بُني على الفتح، نحو: يا زيداه ، وإن اتصـــل بأوَّله لام يجب جرّه، نحو: يا لزيد، والبدل والمعطوف الخالي من اللام حكمه حكم المنادى، نحو: يا رجل زيد، ويا زيد وعمرو، وحروف النداء: (ياء وأيا وهيا وأي والهمزة و وا مختص بالنُدبة) واسم لا لنفي الجنس، إذا كان منفردًا نكرةً متصلةً بلا غير مكرَّرة، نحو: لا رجل والمضارع المتصل به نون جمع المؤنث أو نون التأكيد ، نحو: يضربن وهل تضربن، وهذه الفاظ يجب بناؤها، وأمَّا جائز البناء فالظروف المضـافة إلى الجملة، وإلا فانَّها يجوز بناؤها على الفتح، نحو: قوله تعالى: ﴿ **هَٰذَا يَوۡمُ يَنفَعُ ٱلصَّٰدِقِينَ** ﴾ **[المائدة: 119]** وحينئذ ويومئذ، وكذلك مثل وغير مع ما وأن المتصل واسم لا المكرَّرة بها المفرد النَّكرة، نحو لا حولَ ولا قوةَ إلَّا بالله،

107 - ينظر: البديع في علم العربية:1/ 658، اللباب في علل البناء والإعراب:1/ 319،

فإنَّه يجوز بناؤها على الفتح ورفعها وفتح الأوَّل مع نصـــب الثاني ورفعه ورفع الأوَّل مع فتح الثاني وهذه خمسـة أوجه يجوز في أمثاله وصـفة اسـم لا المبني المفردة المتَّصـلة فإنَّه يجوز بناؤها على الفتح، نحو: لا رجلَ ظريفَ، واعرابها رفعًا ونصبًا، نحو: لا رجلَ ظريفًا وظريفٌ.[108]

وتم الكتاب بعون الله الملك الوهاب

لا حول َولا قوةَ لا حولٌ ولا قوةٌ

لا حولَ ولا قوةً لا حول َولا قوةٌ

لا حولٌ ولا قوةَ

سنه 1094 شهر ربيع الآخر

تم

108 - ينظر: الأصول في النحو:2/ 67، المفصل في صنعة الإعراب:108،اللمع في العربية لابن جني:46.

لائحة المصادر والمراجع

📖 القرآن الكريم

١. الأصول في النحو، أبو بكر بن السراج, تحقيق: عبد الحسين الفتلي, مؤسسة الرسالة, بيروت, لبنان: 1420هـ- 1999م.

٢. الأعلام، الزركليّ، خير الدين بن محمود الدمشقيّ (ت 1396هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط5، سنة 1980م.

٣. الأفعال: سعيد بن محمد المعافري القرطبي ثم السرقسطي، أبو عثمان، ويعرف بابن الحداد (ت بعد 400 هـ) تحقيق: حسين محمد محمد شرف، مؤسسة دار الشعب، القاهرة - مصر.

٤. الأمالي النحوية: أبو عمرو عثمان بن عمر المعروف بابن الحاجب (646هـ) تحقيق: عدنان صالح مصطفى، الطبعة الأولى، دار الثقافة ، الدوحة، قطر، 1986م.

٥. أوضح المسالك الى ألفية ابن مالك ومعه بغية السالك الى توضيح المسالك، عبد المتعال الصعيدي- دار العلوم الحديثة-بيروت، لبنان، 1402هـ-1982م.

٦. أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري, تحقيق: عبد المتعال الصعيدي, دار العلوم الحديثة, بيروت, لبنان: 1402هـ- 1982م.

٧. البديع في علم العربية: مجد الدين أبو السعادات المبارك الشيباني الجزري ابن الأثير (ت 606 هـ)، تحقيق ودراسة: د. فتحي أحمد علي الدين، جامعة أم القرى، الطبعة: الأولى، 1420 هـ.

٨. التخميرة في شرح المفصل في صنعة الإعراب: صدر الأفاضل القاسم بن الحسين الخوارزمي (555 - 617 هـ) تحقيق: د عبد الرحمن بن سليمان العثيمين [ت 1436 هـ]: دار الغرب الإسلامي، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1990 م.

٩. التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي (654 - 745 هـ)

تحقيق: د. حسن هنداوي، دار القلم بدمشق، الطبعة: الأولى، (1418 - 1445 هـ).

١٠- تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن مالك, تحقيق: محمد عبد القادر عطا, طارق فتحي السيد ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: 1422هـ-2001م.

١١- التعريفات لأبي الحسن علي بن محمد بن علي الجرجاني (816هـ) تقديم: د. أحمد مطلوب. دار الشؤون الثقافية العامة- بغداد- د.ت.

١٢- تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد: محمد بن يوسف بن أحمد، محب الدين الحلبي ثم المصري، المعروف بناظر الجيش (ت 778 هـ)، دراسة وتحقيق: أ. د. علي محمد فاخر وآخرون، دار السلام للطباعة، القاهرة -مصر، الطبعة: الأولى، 1428 هـ.

١٣- توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (المتوفى: 749هـ) تحقيق: عبد الرحمن علي سليمان ، دار الفكر العربي، الطبعة: الأولى 1428هـ - 2008م.

١٤- جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم الغلاييني (ت 1364هـ) ، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، الطبعة: الثامنة والعشرون، 1414 هـ - 1993 م.

١٥- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م.

١٦- حاشية الخُضَريّ على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك ، محمد الخضري (1287هـ) ، شرح وتعليق تركي فرحان المصطفى ، ط2 ، دار الكتب العلمية - بيروت ، 2005م.

١٧- الجنى الداني في حروف المعاني: أبو محمد بدر الدين حسن بن قاسم بن عبد الله بن عليّ المرادي المصري المالكي (ت 749هـ) تحقيق: د فخر الدين قباوة -الأستاذ محمد نديم فاضل،دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان، الطبعة: الأولى، 1413 هـ - 1992 م

١٨- شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك. بهاء الدين عبد الله بن عقيل العقيلي (769هـ) ومعه كتاب: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محي الدين بن عبد الحميد.

١٩- شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ، لأبي الحسن علي بن محمد الأشموني (929هـ)، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مكتبة النهضة المصرية، الطبعة الثالثة، دار الاتحاد العربي. د.ت.

٢٠- شرح التسهيل. ابن مالك، تحقيق: د.عبد الرحمن السيد، الطبعة الأولى، مكتبة الأنجلو المصرية 1974م.

٢١- شرح التصريح على التوضيح أو التصريح بمضمون التوضيح في النحو: خالد بن عبد الله بن أبي بكر بن محمد الجرجاويّ(ت 905هـ): دار الكتب العلمية -بيروت-لبنان، الطبعة: الأولى 1421هـ- 2000م.

٢٢- شرح الرضي على الكافية ، محمد بن الحسن الرضي الاستراباذي (ت686هـ) ، تح: يوسف حسن عمر ، ط2 ، مؤسسة الصادق ، (د.ت).

٢٣- شرح الكافية الشافية، ابن مالك, تحقيق: علي محمد معوض, وعادل أحمد عبد الموجود, ط1, دار الكتب العلمية, بيروت, لبنان: 1420هـ- 2000م.

٢٤- شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية. ابن هشام الأنصاري المصري-تحقيق: د. هادي نهر، ساعدت الجامعة المستنصرية على طبعه 1397هـ-1977م. المكتبة الوطنية بغداد، 1373هـ-1977م.

٢٥- شرح اللّمع. أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (456هـ) تحقيق: د.فائز فارس، مطبعة الكويت- تايمز التجارية، الكويت-1984م.

٢٦- شـرح المفصّـل. موفق الدين بن علي بن يعيش النحوي (643هـــ) ، عالم الكتب – بيروت.

٢٧- شـرح قواعد الإعراب لابن هشـام: محمد بن مصـطفى القُوجَوي، شـيخ زاده (ت 950 هـــ)،دراسة وتحقيق: إسماعيل إسماعيل مروة، دار الفكر المعاصر (بيروت - لبنان)، دار الفكر (دمشق - سورية)، الطبعة: الأولى، 1416 هـ - 1995 م.

٢٨- شـرح كتاب سـيبويه: أبو سـعيد السـيرافي الحسـن بن عبد الله بن المرزبان (ت 368 هـــ)تحقيق: أحمد حســن مهدلي، علي ســيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت – لبنان،الطبعة: الأولى، 2008 م.

٢٩- علل النحو. ابن الورّاق ابو الحسـن محمد بن عبد الله (381هـــ)، تحقيق ودراسـة: د. محمود جاسم الدرويش.

٣٠- كتاب سيبويه. ابو بشر بن قنبر، تحقيق: عبد السلام هارون، الطبعة الثالثة، 1408هـ-1988م، مكتبة الخانجي-القاهرة، عالم الكتب – بيروت.

٣١- اللباب في علل البناء والاعراب. ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحســين العكبري (616هـــ) تحقيق: د. مختار غازي طليمات، الطبعة الأولى ، دار الفكر، دمشــق، 1995م.

٣٢- اللباب في علل البناء والاعراب. ابو البقاء محي الدين عبد الله بن الحســين العكبري (616هـ) تحقيق: د. مختار غازي طليمات، الطبعة الأولى، دار الفكر، دمشق، 1995.

٣٣- اللمحة في شـرح الملحة: محمد بن حسـن بن سِـباع بن أبي بكر الجذامي، أبو عبد الله، شمس الدين، المعروف بابن الصائغ (ت 720هـــ) تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، 1424هـ/2004م.

٣٤- اللّمع في العربية، لابي الفتح عثمان بن جني الموصـلي (ت 392هـــ) ، تحقيق: حامد مؤمن، الطبعة الأولى، مطبعة العاني، بغداد- 1982م.

٣٥- المصباح المنير في غريب الشرح الكبير ، أحمد بن محمد المقري الفيومي (ت770هـ) ، ط7 ، المطبعة الأميرية بالقاهرة ، 1928م.

٣٦- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: جمال الدين بن هشام الانصاري (761هـــ) تحقيق: د.مازن المبارك-دار الفكر-بيروت-الطبعة السادسة 1985م.

٣٧- المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تح د. علي بو ملحم، ط1، بيروت - 1993.

٣٨- المقتضـب: محمد بن يزيد المبرّد (285هـــ) تحقيق: محمد عبد الخالق عضـيمة، عالم الكتب – بيروت.

٣٩- المقدمـة الجزوليـة في النحو: عيســى بن عبـد العزيز بن يَلَلْبَخْـت الجزولي البربري المراكشي(ت 607ه) تحقيق: د. شعبان عبد الوهاب محمد، مطبعة أم القرى، 1436هـ.

٤٠- النحو الوافي: عباس حسن (ت 1398هـ): دار المعارف: الطبعة الخامسة عشرة.

٤١- همع الهوامع شـرح الجوامع. جلال الدين السـيوطي، عُني بتصـحيحه: محمد بدر الدين النعساني، دار المعرفة للطباعة والنشر، بيروت.